



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الإدارة

والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

## العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي

دراسة قياسية في الاقتصاد العراقي للمدة (كانون الثاني 2016 – حزيران  
2022)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء كجزء من  
متطلبات نيل درجة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

زينب داود سلمان الوردى

بإشراف

أ.م.د. امير علي خليل الموسوي

## اقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي) دراسة قياسية في البيئة العراقية للمدة (كاتون الثاني 2016-حزيران 2022). وقد ناقشنا الطالبة (زينب داود سلمان) في محتوياتها وفي ماله علاقة بها، ووجدنا بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (جيداً).



أ.م.د إبراهيم علي كردي

(عضوا)



أ.م.د كمال كاظم جواد

(رئيساً)



أ.م.د امير علي خليل

(عضوا ومشرفا)



أ.م.د حامد محسن جداح

(عضوا)

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير/  
قسم العلوم المالية والمصرفية/ للطالبة (زينب داود سلمان) الموسومة بـ  
(العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل  
المصرفي) دراسة قياسية في البيئة العراقية للمدة (كانون الثاني 2016-  
حزيران 2022) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

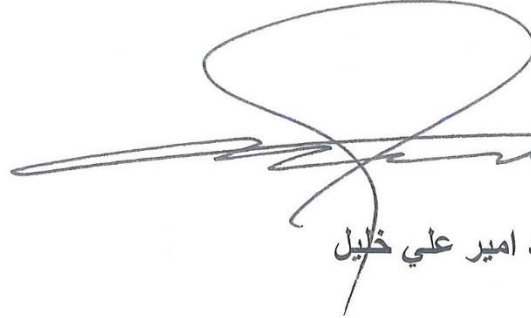
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

## أقرار المشرف

أشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي) دراسة قياسية في البيئة العراقية للمدة (كانون الثاني 2016-حزيران 2022) والتي تقدمت بها الطالبة (زينب داود سلمان) قد جرى باشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع: - 

المشرف: - أ.م. د امير علي خليل

التاريخ: - 2023 / /

التوقيع: - 

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية: - أ.م. د كمال كاظم جواد

التاريخ: - 2023 / /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَ

وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ ﴿٢١﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الحجر

آية ٢١

# الإهداء

إلى

شرف النبي المصطفى محمد (صلى الله عليه وآله)  
وآل بيته الاطهار..

الى من شجعني على المثابرة طوال عمري ..  
الى الرجل الأبرز في حياتي..... ( والدي العزيز )  
الى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب  
المعطاء.....

( والدتي الحبيبة )

الى من بذلوا جهداً في مساعدتي وكانوا خير  
سند.....

( إخوتي وأخواتي )

الى كل من في قلبي ولم يذكرهم قلبي..

الباحث

## شكر وأمتنان

بعد الانتهاء من انجاز هذا العمل المتواضع اشكر الله العظيم الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد والشكر وهو خير من يحمد، وإلى نبينا محمد صلى الله عليه وآله الأطهار.

من واجب العرفان بالجميل أن اتقدم بالشكر إلى كل من غمرني بعطائه، فلا يسعني وأنا أضع اللمسات الاخيرة على هذا البحث الا أن أتوج شكري وامتناني الى الأستاذ المساعد الدكتور امير علي خليل الموسوي لجهوده المبذولة وتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة التي كان له الاثر الكبير في اخراج البحث بشكله الحالي فله مني كل الشكر والامتنان وجزاه الله عني خير الجزاء واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري عميد كلية الإدارة والاقتصاد والسادة معاونين ومساعدته التي لا حدود لها. كما وأتقدم بخالص احترامي وتقديري الى الأستاذ المساعد الدكتور كمال كاظم جواد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية لما قدم لي من نصائح ومشورة. كما أتقدم بشكري وتقديري إلى أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية وزملائي في الدراسة الذين جمعني وإياهم حُب المعرفة والطموح واخص منهم بالذكر ميس عماد وآيات صالح وزهراء ترف ومناف محمد، كما اتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ عباس علي والدكتورة شيماء شاكر والدكتورة بشرى جواد لما أبدوه من روح التعاون وجهد طول مدة البحث، والشكر موصول الى جميع من بذل جهداً، ولو بسيطاً في مساعدتي، في مدة الدراسة جزاهم الله خير الجزاء والمعذرة لمن فاتني ذكر أسمائهم ...

كما واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأساتذة رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وشكري وتقديري موصولاً للأساتذة المدقق اللغوي والمقيم العلمي على جهودهم في إظهار الرسالة بشكلها اللائق لغوياً وعلمياً.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والامتنان لمن تقاسموا معي عناء الدراسة وكانوا لي خير سند ورفيق...عائلتي الكريمة، وأخيرا التمس العذر ممن فاتني ذكرهم وأمنياتي بالموفقية والنجاح للجميع..

## الباحث

## المستخلص

ان الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية قد يعد احد أسباب فشل القطاع المصرفي في توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية المتنوعة ومن ثم الوصول الى ما يعرف بالكسل المصرفي، ، وقد هدفت الدراسة الى تحليل اتجاه حجم الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية وكذلك تحليل حجم الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة والخاصة ومعرفة تأثير الاقتراض الحكومي في دراسة ظاهرة الكسل المصرفي، اذ يعتمد الاستثمار الخاص في البلدان النامية بشكل أساسي على توافر الائتمان المصرفي ، لذا فإن استبعاد الائتمان المصرفي قد يكون له آثار سلبية على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي ، اذ اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات المستحصلة للمصارف العراقية بين 2016 لغاية حزيران 2022، وقد تم استخدام برنامج E views<sup>12</sup> و Excel لتحليل النتائج، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إلا ان الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية والمصرفية لم يؤثر في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ما يعني ان المصارف العراقية لم تأخذ دورها في توجيه الاستثمار عبر منح الائتمان النقدي بشكل فاعل. وأوصت الدراسة بمراعاة توجيه الاقتراض الخاص اكثر من القطاع العام تجنباً للوقوع في الكسل المصرفي.



## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية
أ	الاهداء
ب	شكر وأمتنان
ج	المستخلص
د-هـ	قائمة المحتويات
هـ-و	قائمة الجداول
ز	قائمة الاشكال
1	المقدمة
	الفصل الاول: الاطار المنهجي للدراسة
6-2	المبحث الاول: منهجية الدراسة
13-7	المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة
29-14	المبحث الأول: الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية
48-30	المبحث الثاني: الكسل المصرفي
	الفصل الثالث: الاطار العملي

50-49	تمهيد
54-51	المبحث الاول: وصف متغيرات الدراسة
65-55	المبحث الثاني: الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم
95-66	المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي
	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
98-96	المبحث الاول: الاستنتاجات
100-99	المبحث الثاني: التوصيات
115-101	المصادر

### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16-15	تعريف الإقتراض الحكومي	1
52-51	وصف متغيرات الدراسة	2
52	خصائص الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للمدة 2022-2016	3
69-68	اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الدراسة	4
71-70	نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron test statistic	5

72	نتائج العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص	6
73	نتائج العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة	7
76-75	نتائج تحديد درجات الابطاء الزمني الأمثل للنموذج	8
78-77	نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto	9
81-80	نتائج تحديد درجات الابطاء الزمني الأمثل للنموذج	10
83-82	نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto	11
86	نتائج تطبيق الاولي لنموذج ARDL للمتغير Y1	12
88-87	نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y1	13
88	نتائج العلاقة القصيرة الآجل للمتغير Y1	14
89	نتائج العلاقة طويلة الآجل للمتغير Y1	15
90	نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y1 في	16
91	نتائج تطبيق الاولي لنموذج ARDL للمتغير Y2	17
92	نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y2	18
93-92	نتائج العلاقة القصيرة الآجل للمتغير Y2	19
94	نتائج العلاقة طويلة الآجل للمتغير Y2	20
95	نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y2	21

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	المخطط الفرضي للدراسة	1
18	وظائف الاقتراض الحكومي	2
22	مؤشرات الاقتراض الحكومي	3
25	اشكال الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية	4
34	اسباب الكسل المصرفي	5
54	مسار تطور مؤشرات الدراسة	6
61	معادلة Toda – Yamamoto	7
61	مراحل اختبار سببية Toda – Yamamoto	8
65	خطوات اختبارات نموذج (ARDL)	9
67	الرسم البياني لسكون السلاسل الزمنية	10
87	اكاكي قياس وتحليل أثر مؤشرات الاقتراض الحكومي على الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص	11
91	اكاكي قياس أثر مؤشرات الاقتراض الحكومي وتحليلها على الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة	12

يفترض ان يعمل الائتمان المصرفي على توجيه الاستثمارات وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والتوظيف. اذ تؤثر شروط التمويل التي ينتهجها الجهاز المصرفي في سلوك المقترضين وتقليل او زيادة رغبة الشركات في الاقتراض والانخراط في استثمارات جديدة. وهناك بعض العوامل التي يتم الاستشهاد بها لبيان سبب الإحجام عن الإقراض أو ضعف الطلب على الاستثمار في البيئات غير المستقرة. واحد هذه العوامل هي الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية، اذ نجد غالباً ما تميل الحكومات الى الاقتراض المحلي لمواجهة عجز الموازنة والحفاظ على التزامات الإنفاق دون الحاجة إلى الاستمرار في خفضه. هذا الامر قد يؤدي الى كسل المصارف من اداء وظيفتها الائتمانية بالشكل الصحيح. ان فرضية الكسل المصرفي من الفرضيات المهمة المفسرة للسلوك المصرفي اذ ان الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية يمكن ان يؤدي الى تخفيض حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الذي يعد ذو مخاطر عالية عند مقارنتها مع القطاع الحكومي، فضلا عن التفاعل بين بعض المتغيرات المالية والنقدية كالعجز في الموازنة العامة والاقتراض الحكومي من المصارف والاستثمار الخاص والائتمان الخاص. كما ان ميول المصارف لإقراض الحكومات على حساب القطاع الخاص سيزيد من فرص نفقات القطاع الحكومي بشكل يزام نمو وتطور القطاع الخاص وان السبب الرئيس وراء المزاحمة هي محاولة تقليل العجز الحكومي اذ تقوم الحكومة بالاقتراض من السوق المحلية لسد هذا العجز فيزداد الطلب على الاستثمار فتحصل زيادة تلقائية في قيمة الأموال في السوق ويزداد معدل الفائدة، كما ان حصول المصارف على اصول حكومية مضمونة تتيح لها تحمل المزيد من المخاطر، ووفقاً لفرضية الكسل المصرفي فان الاقتراض المستمر للحكومة يدفع المصارف الى تقليل نسبة الائتمان الخاص الممنوح بسبب الضمانات التي يقدمها الاقتراض الحكومي فضلا عن كونه خالي من المخاطر، لذا قسمت الدراسة على اربعة فصول تضمن الفصل الاول مبحثين عن منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة في حين شمل الفصل الثاني الاطار النظري بواقع مبحثين الاول عن الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والثاني عن الكسل المصرفي واقتصر الفصل الثالث الجانب العملي باختبار الفرضيات وبثلاث مباحث ومن ثم اختتمت الدراسة بالفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات في مبحثين.

# **الفصل الأول**

## **منهجية الدراسة**

### **بعض الدراسات السابقة**

## المبحث الأول

### منهجية الدراسة

#### أولاً: مشكلة الدراسة

تعد المصارف من اهم المؤسسات المالية التي تعمل على توجيه الاستثمارات في اي اقتصاد عبر التسهيلات الائتمانية الا انه من الملاحظ في العراق ضعف هذا الدور من قبل المصارف او قد يكون الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي المحلي له آثاره السلبية على الاستثمار الخاص ، لا سيما في سياق البلدان النامية، ومع ذلك قد تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية :-

1. هل يؤدي الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي الى انخفاض الائتمان المقدم للقطاع

الخاص؟

2. هل الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية يؤدي الى تعاضم الكسل المصرفي؟

#### ثانياً: أهمية الدراسة

ان فهم تكاليف كفاءة تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض المحلي هو أمر ضروري كجزء من تصميم نظام مالي مناسب، اذ يعتمد الاستثمار الخاص في البلدان النامية بشكل اساسي على توافر الائتمان المصرفي، لذا فإن استبعاد الائتمان المصرفي قد يكون له آثار سلبية كبيرة على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي. لذا جاءت الدراسة لتركز على ضرورة التعرف

على حجم تأثير الاقتراض الحكومي من المصارف المحلية على الاستثمار الخاص عبر قياس حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والمؤسسات العامة (المختلطة).

### ثالثاً: اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق عدة اهداف:

1. تحليل اتجاه حجم الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية وادوات الاقتراض المعتمدة.
2. تحليل اتجاه حجم الائتمان المصرفي المحلي المقدم للمؤسسات العامة من قبل المصارف التجارية.
3. تحليل اتجاه حجم الائتمان المصرفي المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية.
4. قياس مدى تأثير الاقتراض الحكومي بأنواعه ( قروض، سندات وزارة المالية، حوالات خزينة لدى المصارف) في تعظيم الكسل المصرفي ( حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة وللقطاع الخاص).
5. التعرف على اتجاه العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي.

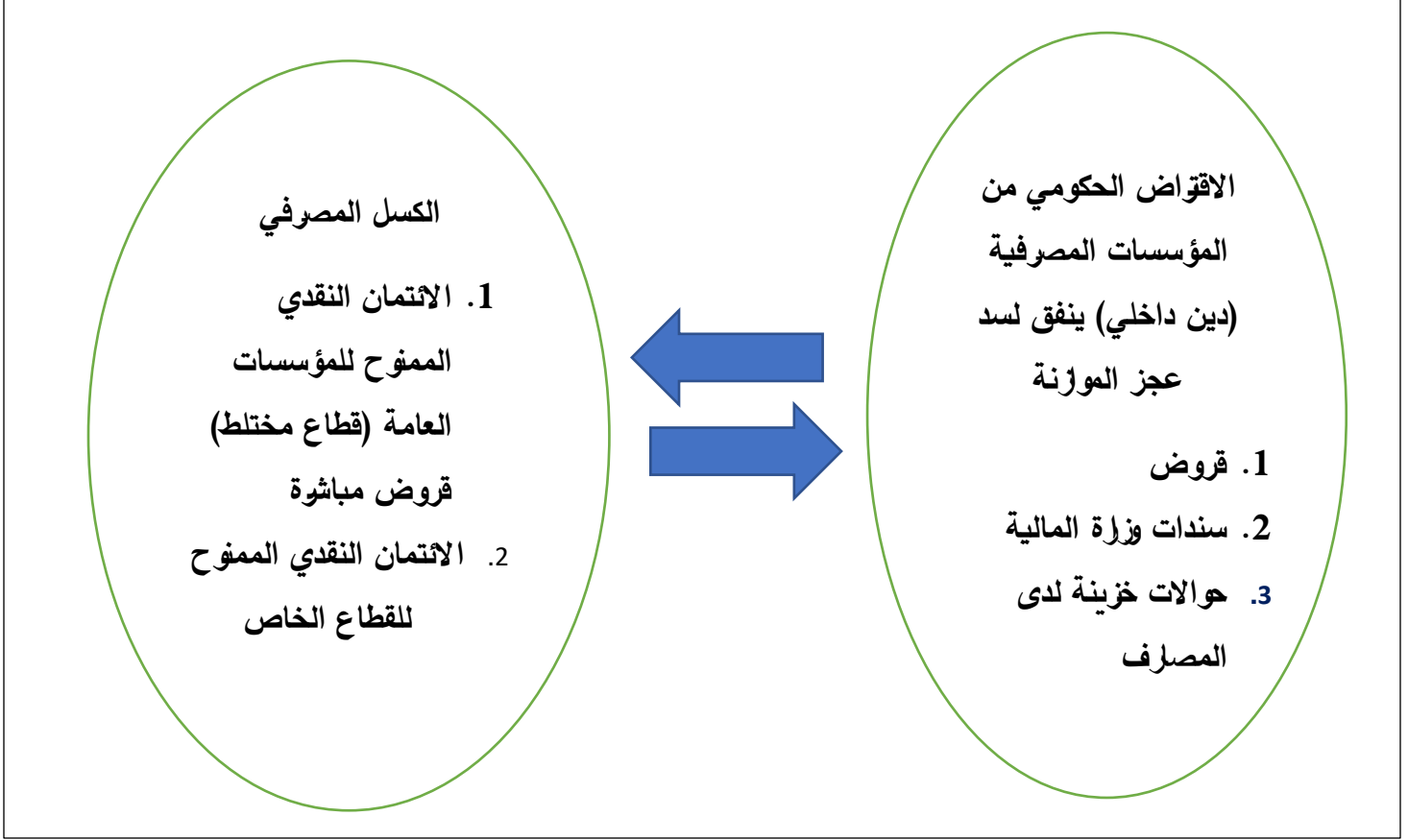
### رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة

اعتماداً على ما جاء في الادبيات التي تخص متغيرات الدراسة ( الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية ، الكسل المصرفي ) وبالرجوع الى مشكلة الدراسة وأهدافها يتم بناء نموذج فرضي للدراسة يجد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات .



المتغيرات المستقلة ( الاقتراض الحكومي ) من المؤسسات المصرفية والمتغير التابع (

الكسل المصرفي ).



الشكل (1)

المخطط الفرضي للدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

بعد توضيح مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، تم صياغة كل من الفرضيات الرئيسية والفرعية

المشتقة منها في ضوء السياق المتاح ضمن النموذج الافتراضي للدراسة وتتمثل هذه الفرضيات على

النحو الآتي:

**الفرضية الاولى:** عدم وجود علاقة أثر معنوية بين الاقتراض الحكومي والكسل المصرفي ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

1. عدم وجود علاقة أثر معنوية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية.

2. عدم وجود علاقة أثر معنوية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية.

**الفرضية الثانية:** عدم وجود علاقة سببية بين الاقتراض الحكومي والكسل المصرفي ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

1. عدم وجود علاقة سببية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية.

2. عدم وجود علاقة سببية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية.

#### سادساً: مجتمع الدراسة وعينتها

تم تطبيق هذه الدراسة في القطاع المصرفي العراقي حيث شملت على عدد من المصارف الحكومية والاهلية والمتمثلة في 54 مصرفاً، شملت 6 مصارف حكومية ومنها مصرف الرشيد ، ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي حيث تنوعت المصارف الحكومية بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة و 37 مصرف اهلي من اصل 48 متواجدة في العراق ، وهذه الأخيرة تنقسم إلى 22 مصرفاً تجارياً محلياً، و 8 مصارف إسلامية، و 7 فرعاً لمصارف أجنبية وعربية وانطلاقاً من ضرورة اختيار مدة مناسبة تغطي جوانب البحث بشكل كامل يمكن عن طريق

دراسة واختبار الكسل المصرفي وتحليله فقد حددت مدة الدراسة بين شهر كانون الثاني لعام 2016  
ولغاية حزيران 2022.

سابعاً: الوسائل الإحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة مجموعة من المقاييس الإحصائية بهدف تحليل قوة التأثير بين متغيرات الدراسة  
واختبار الفرضيات، ومن هذه الأساليب الاستعانة في برنامج (EXCEL) فضلاً عن استخدام برنامج  
(E VIEWS12) لأيجاد العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي والكسل المصرفي.

## المبحث الثاني

## بعض الدراسات السابقة

يعتمد العديد من الباحثين على الأبحاث السابقة التي يتم اعتبارها كنقطة انطلاق، إذ إنَّ معظم الأبحاث العلمية والإنسانية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأدبيات والمراجع السابقة، وتحدد مقدار واتجاه ونوع العلاقات بين المتغيرات في بحثه.

لذلك سوف يتم دراسة عدداً وجيزاً من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي تسلط الضوء على الاقتراض الحكومي والكسل المصرفي وكما يأتي :-

## اولاً: الدراسات العربية

1. دراسة الجنابي (2022)	
عنوان الدراسة	اختبار فرضية الكسل المصرفي في الاقتصاد العراقي
اهداف الدراسة	اختبار الفرضية المفسرة لسلوك المصارف التجارية اتجاه الاقتراض الحكومي في الاقتصاد العراقي من جهة واثر الاقتراض الحكومي الداخلي على الائتمان المصرفي من جهة اخرى . وترى فرضية الكسل المصرفي احدى الفرضيات المفسرة لسلوك المصرفي ، ان الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية

يمكن ان يخلق خطراً يدفع بالمصارف الى تخفيض اقراضها للقطاع الخاص المحفوف بالمخاطر مقارنة بمنح القروض للقطاع العام ( الحكومي) وبهذا يقضي على حوافزها في البحث عن فرص جديدة مربحة للاستثمار في القطاع الخاص.	
المصارف الحكومية والاهلية للمدة بين كانون الثاني - ايار 2020	مجتمع الدراسة وعينته
اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	التحليل الاحصائي
تدعم فرضية الكسل مما ينعكس سلباً على حجم وفاعلية القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد العراقي .	نتائج الدراسة

2. الزبيدي (2022)	
اختبار فرضية الكسل المصرفي في بلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق دراسة قياسية للمدة (1990 - 2018)	عنوان الدراسة
تفسير سلوك المصارف التجارية اتجاه الاقتراض الحكومي في بلدان العينة من جهة، واثر الاقتراض الحكومي الداخلي من المصارف على الائتمان الخاص والاستثمار الخاص من جهة أخرى .	اهداف الدراسة
كانت عينة الدراسة متمثلة في المصارف الحكومية والاهلية في ثلاث بلدات والتي تتمثل في (مصر - الاردن - العراق)	مجتمع الدراسة وعينته

<p>اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقة بين الاقتراض الحكومي المصرفي وصافي الموازنة والائتمان والاستثمار الخاص في الاجلين القصير والطويل وللمدة (1990-2018)</p>	<p>الاساليب</p>
<p>كانت نتائج الاختبارات القياسية تدعم فرضية الكسل المصرفي لاغلب سنوات المدة في البلدان الثلاثة بسبب استمرار تلك البلدان بتمويل العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية المحلية وولكل بلد نتائجها الخاصة مما ينعكس سلبا على وفاعلية القطاع الخاص ودوره في النشاط الاقتصادي.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

ثانيا: الدراسات الاجنبية

<p>1. دراسة Farazi (2009)</p>	
<p>البنوك الكسولة الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص في البلدان النامية Lazy Banks? Government Borrowing and Private Credit in Developing Countries</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تبيان الاثر السببي للاقتراض الحكومي على الائتمان الخاص وايضا الى تقدير حدود تاثير المزاحمة</p>	<p>اهداف الدراسة</p>

<p>بيانات لوحة عن 60 دولة نامية وأدوات تسند الى هيكل النظام السياسي.</p>	<p>مجتمع الدراسة وعينته</p>
<p>نموذج الانحدار الهيكلي المتجه (SVAR)</p>	<p>التحليل الاحصائي</p>
<p>تشير النتائج الى ان الحكومة لديها تأثير كبير في تقليل الائتمان الخاص في الدول النامية وان كان ذلك الاقتراض بمقدار دولار واحداً فهي تضعف من حركة الاموال في القطاع الخاص ويكون هذا التأثير كبير جدا في الدول النامية.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>2. دراسة Gray (2014)</p>	
<p>هل البنوك كسولة حقاً؟ دراسة تجريبية من مصارف الشرق الاوسط وافريقيا Are Banks Really Lazy? Evidence from Middle Eastern and African Banks</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تبيان ما اذا كانت النسبة المنخفضة من القرض الى الودائع والمستويات العالية من ارصدة الاحتياطات في البنك المركزي (او حيازات الاوراق المالية الحكومية) هي انعكاس لعوامل تحركها السياسية مقارنة بالاسباب الشائعة للاحجام عن الاقتراض او الضعف في بعض الأحيان للطلب على الاستثمار في بيئات غير مؤكدة</p>	<p>اهداف الدراسة</p>

البنوك التجارية في المدة بين 2007 - 2012	مجتمع الدراسة وعينته
نموذج الانحدار الهيكلي المتجه (SVAR)	التحليل الاحصائي
ان قرارات سياسة البنك التجاري مصحوبة بزيادة ارصدة اموال احتياطي البنوك التجارية او عن طريق التمويل النقدي حيث ان الميزانيات العمومية للبنوك التجارية سوف تميل الى التسرع مما يؤدي الى انخفاض نسب المديونية LTD، وايضا ان الاجراءات الحكومية والبنك المركزي قد تدفع ايضا الطلب على الائتمان وعرضه والذي يعزى تقليديا الى سلوك البنك والشركات غير المالية والاسر فقط حيث تقدم النتائج تفسيراً مختلفاً للتغيرات في الميزانيات العمومية للبنك والبنك المركزي مع تداعيات مباشرة على LTD.	نتائج الدراسة

3. دراسة Alenoghena (2022)	
الاقتراض المحلي الحكومي والائتمان الخاص في نيجيريا: اختبار فرضية البنك الكسول	عنوان الدراسة



<p>Government Domestic Borrowing and Private Credit in Nigeria: Testing the Lazy Bank Hypothesis</p>	
<p>تبيان تأثير الاقتراض المحلي العام على الائتمان للقطاع الخاص في تطبيق نموذج البنك الكسول في نيجيريا</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>بيانات البنك المركزي النيجريا بين الفترة 1980 – 2019</p>	<p>مجتمع الدراسة وعينته</p>
<p>نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)</p>	<p>التحليل الاحصائي</p>
<p>ان الاقتراض الحكومي المحلي له الاثر الاكبر على الائتمان المقدم للقطاع الخاص في تاثير سلبي وكبير كما ان تاثير معدل الفائدة والتضخم سلبي وكبير على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومع ذلك فان تاثير النتائج المحلي الاجمالي الحقيقي على الائتمان للقطاع الخاص ضئيل وايجابي حيث يؤكد التاثير السلبي القوي للاقتراض الحكومي المحلي تطبيق فرضية البنك الكسول في نيجيريا بلاضافة الى ذلك يشير التاثير السلبي لسعر الفائدة حيث ان فرضية المزاحمة تنطبق في نيجيريا.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

ثالثاً: مجالات الافادة من الدراسات السابقة

1. الاطلاع على الطريقة التي استخدمها الباحثون في دراساتهم لصياغة تساؤلات الدراسة.

2. معرفة الافكار التي تم التطرق اليها سابقا، ومحاولة الابتعاد عنها لصياغة منهج علمي جديد يستفيد عن طريقه القطاع المدروس.

3. اطلاع على الجوانب النظري الموجودة فيها للتوصل الى مجموعة من الافكار من شأنها ان تبني جانب نظري رصين.

بعد مراجعة الدراسات السابقة ، وجدت الدراسة العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وهي كما يأتي :

#### تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

1. توافقت الدراسة الحالية الدراسات السابقة في تناول متغيرات البحث الحالية في ما يخص الاقتراض الحكومي والكسل المصرفي.

2. لقد اتفقت معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي للدراسة باستثناء بعض الدراسات الاخرى.

#### اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في:

1. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة التطبيق، حيث تم تطبيق هذه الدراسة

في القطاع المصرفي العراقي، وهي بذلك اول دراسة تتضمن العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي في العراق.

2. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النتائج التي توصلت اليها الدراسة مع اغلب الدراسات السابقة في تأثير الاقتراض الحكومي على الكسل المصرفي.

# **الفصل الثاني**

## **الاطار النظري**

**الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية**

**الكسل المصرفي**

## المبحث الأول

### الإقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية

#### توطئة

تلجأ الدولة لقروض المؤسسات المالية والمصرفية المحلية عند احتياجها الى الموارد المالية , اذ انها تعد احد المصادر الرئيسية لتمويل الانفاق العام كونها لا تحمل الدولة اعباء سياسية واقتصادية كما تقرضها القروض الخارجية، اذ يعد الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية المحلية احد الطرق المهمة التي تلجأ اليه الدول لمعالجة العجز في ميزانيتها العامة متى ما ارتفعت النفقات العامة على حساب الايرادات ، الا ان التوسع في هذا الدين يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام كما يمكن له ان يضعف او يعرقل عمل السياسة النقدية وعليه يؤثر على أداء وكفاءة القطاع المصرفي.

#### اولاً: مفهوم الإقتراض الحكومي

يمكن الإشارة إلى الإقتراض الذي تتبناه الحكومة بالإقتراض السيادي أو الإقتراض العام أو الإقتراض الحكومي.(Gerleman, 2012:4) ، وهو أحد مصادر التمويل المهمة واجبة السداد ، ومن الملاحظ انه حتى لو لم تتواجد محكمة الإفلاس الدولية وعقود الديون المضمونة، سترغب الدول في سداد ديونها ، وذلك من أجل بناء سمعة طيبة في أسواق رأس المال، إذ إن التمتع بجدارة ائتمانية عالية يعني أنه يمكن للحكومة الاستمرار في الاقتراض من المستثمرين بأسعار فائدة منخفضة، لأن المستثمرين ينظرون إلى القرض على أنه ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر، فإذا لم تكن للحكومة سمعة طيبة لدى الدائنين، فسيطلب الدائنون معدلات فائدة عالية للتعويض عن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، أو سيرفضون إقراض الحكومة بأموال على الإطلاق، بالإضافة للآثار السلبية على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، مما يوفر حوافز أخرى للحكومات لسداد ديونها في مواعيدها المحددة. (Nelson,2012:5)

وتعددت تعريف الإقتراض الحكومي تبعًا لوجهات نظر الكُتّاب والباحثين، ويوضح الجدول (1) تعريف الإقتراض الحكومي:

الجدول (1)

تعريف الإقتراض الحكومي

ت	أسم الكاتب	السنة	رقم الصفحة	المفهوم
1	Howard	2001	129	مجموع المبالغ التي حصلت عليها الدولة من القروض الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها مقابل بيع الحكومة لأوراق مالية وفق عقود منظمة تنص بمضمونها على التعهد بالسداد في تاريخ معين.
2	قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95)	2004	112	"كل ديون الحكومة والتي يتطلب دفعها او دفع فوائدها واصولها من المقرض الى المقرض في تاريخ او تواريخ في المستقبل".
3	Sonenscher	2007	41	هو جزء من الترتيبات التي تدعم النظم المالية الحديثة لتمويل الإنفاق الحكومي بمختلف قطاعاته من الصحة والتعليم والنقل وتمويل المشاريع الاستثمارية لتوفير المعاشات التقاعدية وكذلك تكاليف الدفاع الخارجي.
4	أبو مصطفى	2009	44	"هو عبارة عن جميع الأموال التي تقوم الدولة بإقتراضها من مختلف الجهات الدائنة (داخلية أو خارجية) والتي تتعهد بسدادها في ميعاد استحقاقها مع فوائدها السنوية للجهات الدائنة سواء كانت هيئات عامة أم مؤسسات مصرفية أو مالية أم جمهور".

هو مجموع الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمؤسسات بغرض تغطية النفقات العامة في الظروف الطارئة ، عندما لا تكون الإيرادات العامة كافية لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الظروف .	95	2011	Gruber	5
هو المبالغ التي تقترضها الحكومة بصفتها السيادية والتعهد بتسديد أصل المبالغ وفوائدها حسب الشروط المتفق عليها في العقد.	237	2017	هاشم	6
مجموع المبالغ التي تقترضها الحكومة من مختلف القطاعات المحلية والخارجية نتيجة لعجز مواردها عن تغطية النفقات العامة.	44	2017	الصافي	7
مبالغ من النقود تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات المصرفية والمالية بعد التعاقد وتتعهد بسدادها مع فوائدها حسب شروط العقد.	76	2018	الشمري، والشمري	8

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

### ثانيا: أهمية الإقتراض الحكومي:

يؤدي الإقتراض الحكومي دوراً مهماً في تكامل الاقتصاد، إذ يساعد الحكومات في تمويل نفقاتها العامة بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية ويشجع النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق تراكم رأس المال في القطاع الخاص (Burhanudin, 2017:162). إذ تسعى الحكومة عن طريق تنفيذ مشاريع من شأنها أن تدعم تنمية القطاعات الأساسية للاقتصاد، وعادةً ما يكون القطاع الخاص لا يرغب الاستثمار بهذه القطاعات بسبب النفقات الأولية المرتفعة التي تتطوي عليها، فعندما تستثمر الحكومات في هذه القطاعات الرئيسية، فإنها تعزز ثقة المستثمرين في هذه الأعمال، وتشمل هذه القطاعات التعليم والصحة والزراعة والصرف الصحي والتكنولوجيا والبنية التحتية وغيرها الكثير، وبالنظر إلى رأس المال

الأولي الضخم اللازم لتنفيذ هذه المشاريع، تواجه الحكومات عادةً عجزاً في الموازنة، لأن الإيرادات المتولدة من هذه المشاريع غير كافية. فتلجأ الحكومة للاقتراض لسد فجوة التمويل (Appiah-Kubi, 2022:1).

اذ تتبع أهمية الاقتراض الحكومي من قدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة عجز الموازنة العامة عن طريق التأثير في المتغيرات الاقتصادية اذ في حالة استخدام السندات طويلة الأجل فان ذلك يُساعد الاقتصاد على امتصاص جزء من السيولة عندما يكون في حالة تضخم، إذ يعد الاقتراض الحكومي أداة من الادوات المهمة للحكومة التي تساعد على امتصاص الفوائض المالية التي يمتلكها الأفراد واستعمالها لتغطية عجز الموازنة وتحقيق التوازن الاقتصادي (رشيد، وآخرون ، 2021 : 371).

### ثالثاً: وظائف الاقتراض الحكومي

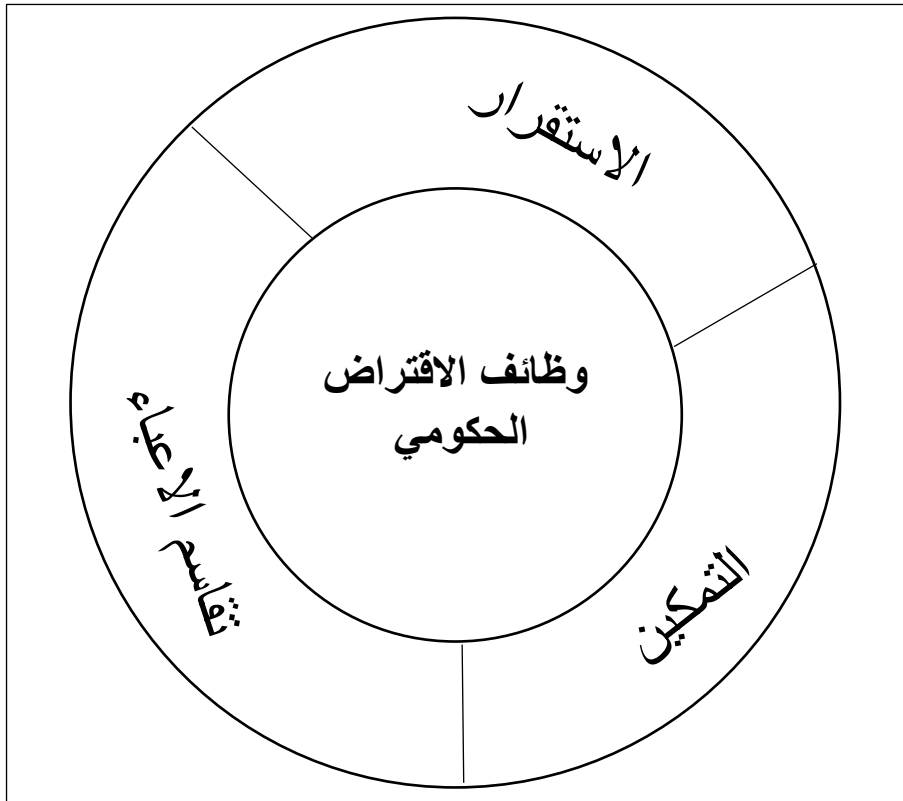
يؤدي الاقتراض الحكومي ثلاث وظائف اساسية كما موضح في الشكل (2) هي: (Holtfrench, 2016:22-23)

أ- **وظيفة الاستقرار Stabilizing function** : تُعد الحكومة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد ولاسيما في أوقات الأزمات. فيمكن للحكومة أن تقي بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات عن طريق عدم خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب ، أي التخلي عن سياسة الموازنة المتوازنة وسد العجز عن طريق الاقتراض.

ب- **وظيفة التمكين Bridging function** : وهي تصف أهمية أنظمة التسويات الضريبية والاتساق في السياسة الاقتصادية لبدء نشاط استثماري يسهم في النمو الاقتصادي والتوظيف عن طريق العمل بأنظمة التسويات الضريبية طويلة الأجل التي لها أهمية كبيرة في تمكين المستثمرين من تسديد استحقاقاتهم الضريبية في أوقات لاحقة عندما يكون الاقتصاد يعاني من أزمة اقتصادية أو مالية ، فليس من المنطقي رفع الضرائب أثناء الأزمات الاقتصادية أو عندما تتسبب أحداث غير متوقعة في حدوث عجز ضريبي مفاجئ أو زيادات مؤقتة في الإنفاق. ففي مثل هذه الحالات يجب تمويل الإنفاق العام مؤقتاً عن طريق الاقتراض.

ج- وظيفة تقاسم الأعباء **Burden sharing function** : وهي توزيع الأعباء الضريبية عبر الأجيال. ويجب أن تكون المنفعة التي تم إنشاؤها عن طريق الإنفاق في السنة المالية الحالية مفيدة لدافعي الضرائب في السنوات المالية المقبلة أيضًا. ويجب ألا يضطر دافعوا الضرائب في الفترة الحالية إلى دفع التكاليف الإجمالية للأنشطة الحكومية؛ يجب أن يسهم دافعوا الضرائب المستقبليون أيضًا بما يتماشى مع الفوائد التي يحصلون عليها من نفقات الفترة السابقة (الدفع حسب الإستخدام). عن طريق تمويل خدمة الدين (الفائدة والإطفاء) عن طريق دفع الضرائب الحالية والمستمرة.

ويمكن توضيح هذه الوظائف عن طريق الشكل الآتي :-



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

(Holtfrerich, M. W., et al. "Toward quantum plasmonic networks." Optica 3.9 2016)

الشكل (2)

وظائف الاقتراض الحكومي



## رابعاً: أنواع الإقتراض الحكومي

يعتمد حجم الإقتراض على السياسات المالية ويخضع تكوينه للسياسات النقدية ومن ثم لإدارة الديون، إذ تنشئ الحكومة ديونها بإصدار سندات حكومية (وهي عقود قانونية بين الحكومة وحملة السندات) فتحصل الحكومة على الأموال مقدماً وبعدها تكون ملزمة بدفع المبلغ الأساسي لأصحاب الدين في تاريخ الاستحقاق فضلاً عن مدفوعات الفائدة ويكون الإقتراض الحكومي أما من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات أو حكومات أخرى محلية أو أجنبية، لذا يمكن تقسيم الإقتراض الحكومي إلى إقتراض داخلي وخارجي، ويشير الإقتراض الداخلي إلى مقدار الدين الذي يحتفظ به حاملو الديون المحليون ويشير الإقتراض الخارجي إلى المبلغ الذي يحتفظ به الحائزون الأجانب. (Gerleman, 2012:4)

**1. الإقتراض الداخلي:** ينشأ هذا النوع من الديون عندما تقتض الحكومات من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسية الدائن. ويمثل الإقتراض الداخلي إجمالي الديون المستحقة على الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة لجهات دائنة داخل البلد، عندما تصدر سندات القرض داخلياً بعملة وطنية ويكتتب فيها مواطنو الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات اقتصادية (محمد ، 2020 : 15).

**2. الإقتراض الخارجي:** ينشأ الإقتراض الخارجي نتيجةً لوجود عجز في الموارد المحلية أو لقصور حجم المدخرات الداخلية عن تغطية الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحاجة الدولة من العملات الصعبة. إذ تقوم الحكومة بسد هذه الفجوة عن طريق اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية وذلك عن طريق الإقتراض من مؤسسات مالية ومصرفية دولية ومن حكومات الدول الأخرى. (الشمري، 2016: 4)

## خامساً: مبررات الإقتراض الحكومي

يعتمد حجم عجز الموازنة في سنة ما على التحركات في الاقتصاد. إذا كانت هناك بطالة عالية في بلد ما، ولم يكن الاقتصاد صناعياً، وعليه يتم إجراء استثمارات كبيرة في المشاريع الرأسمالية، فإن اختلال الموازنة يميل إلى الارتفاع. يشكل الإقتراض الحكومي العجز المتراكم في الموازنة. في ظل

هذه الظروف، يتوجب على الحكومة اقتراض الأموال، إما من أسواق الائتمان الخارجية أو الداخلية لتغطية النفقات. (Hasaj, 2012:7)

أشار Hyman (2011) انه يعتمد قرار الحكومة باقتراض الأموال من أسواق الائتمان الداخلية على كيفية تفاعل العرض والطلب، مثل اتخاذ قرار بإصدار سندات للمصارف الخاصة أو الأفراد ، وهذا سيؤثر على النمو الاقتصادي للبلاد بشكل غير مباشر عن طريق تأثيره على المدخرات الوطنية وأسعار الفائدة والاستثمارات، وأكثر وجهات النظر شيوعًا حول الآثار الاقتصادية للاقتراض الحكومي من السوق الداخلية في النظرة التقليدية والاقتصاديين الكلاسيكيين (المعادلة الريكاردية).

فمع افتراض ثبات باقي المتغيرات، فإن الطلب المتزايد على الأموال القابلة للاقتراض الحكومي سيزيد من الفائدة في أسواق الائتمان على افتراض أن هذا الطلب المتزايد على الأموال لن يقترن بزيادة مدخرات الافراد. وإذا ارتفعت أسعار الفائدة، فستجد الشركات أن الاستثمار أكثر تكلفة، وعليه فرص عمل أقل واستهلاك أقل؛ وذلك يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي في البلد. (2011:462-466, Hyman).

ان الاقتراض الحكومي من المصارف، يؤدي إلى إنخفاض حجم الأموال القابلة للإقراض ومن ثم انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وهو ما يُعرف بالمزاحمة المالية ( financial crowding ) (رزق الله، 2019: 75-76).

أما وفقًا للمعادلة الريكاردية يذكر الاقتصاديون الكلاسيكيون أنه، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، لن تؤثر الزيادة في الطلب على الأموال القابلة للإقراض إلى الحكومة على معدلات الفائدة والاستثمارات والنمو الاقتصادي للبلد لأن مبالغ الأموال القابلة للقرض التي ستقترضها الحكومة سيتم تعويضها بنفس المبلغ من الزيادة في (وفورات دافعي الضرائب). يُطلق على هذا الرأي أيضًا اسم التكافؤ الريكاردية، الذي سمي على اسم الاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو، إذ جادل بأن الإنفاق الخاص سيتأثر بالطريقة نفسها كما لو كانت الحكومة تزيد الضرائب أو تقترض المال. ومع ذلك، إذا كان الدين العام الحكومي (دين داخلي)، فهناك نتيجتان إيجابيتان، الأولى تدفع الفائدة لمواطنيها، وعليه ستبقى الأموال في السوق المحلية، والثانية ستجد الحكومة أنه من الأسهل تحصيل الأموال في أوقات الأزمات، مثل فرض الضرائب على حاملي السندات. (Hasaj, 2012:8)

## سادساً: آليات تقليل أعباء الإقتراض الحكومي على الاقتصاد

هناك مجموعة من الآليات تستطيع الحكومة عن طريقها تخفيف عبء الإقتراض الحكومي على الاقتصاد وهي:

أ- **إبدال القروض:** هي عملية إحلال إقتراض جديد (بفائدة منخفضة) محل إقتراض قديم (بفائدة مرتفعة)، فإذا كانت الحكومة مدينة بقروض تدفع عنها فوائد سنوية بمقدار 4% ، ثم أنخفضت أسعار الفائدة في السوق وأصبح بإمكان الحكومة ان تقترض الأموال بفائدة مقدارها 3% عندها تستطيع الحكومة إقتراض الأموال والاستفادة منها في سداد القروض القديمة.

ب- **إعادة جدولة القروض:** وهي آلية تتفق بموجبها الحكومات مع الجهات الدائنة على سداد القروض وفوائدها في تواريخ محددة وفق جدول زمني. وعادة هذا الاجراء يصب في مصلحة الطرفين، إذ يحقق مكاسب للجهة الدائنة، وتجنب فرض العقوبات على الجهة المدينة في حال عدم سدادها للقروض. (هاشم، 2017: 240-241)

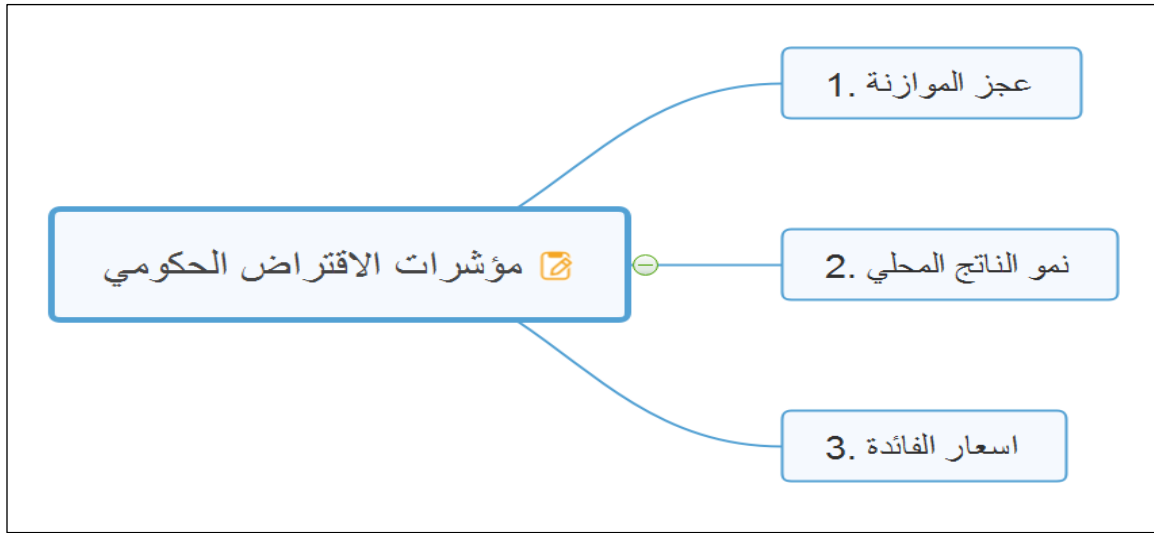
ج- **الصناديق السيادية:** يمكن للحكومة استخدام جزء من أموال هذه الصناديق في سداد القروض العامة والفوائد المترتبة عليها. ويقصد بالصناديق السيادية ترتيبات استثمار ذات أغراض خاصة مملوكة للحكومة. أنشأتها الحكومة لأغراض الاقتصاد الكلي، تمتلك هذه الصناديق الموجودات وتديرها لتحقيق الأهداف المالية، وتوظف مجموعة من استراتيجيات الاستثمار التي تشمل الاستثمارات الأجنبية. وعادة ما يتم إنشاء صناديق الثروة السيادية من فوائض ميزان المدفوعات، والعمليات الرسمية بالعملة الأجنبية، وعائدات الخصخصة، والفوائض المالية، وعائدات صادرات السلع مثل النفط والمعادن النفيسة (Steigum, 2013:4).

## سابعاً: مؤشرات الإقتراض الحكومي

تتوفر عدة مقارنات لتقييم استدامة الدين العام في كل بلد، وأبسطها هو أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من نمو العجز الحكومي ونمو الدين. لأنه يعني تحسين قدرة الدولة على تحمل فوائد الدين العام ومرافقه عن طريق قدرة ما أنتجه الاقتصاد على مر السنين. وهذا يمثل انخفاض

تكاليف خدمة الدين (الفائدة على الدين العام)، والتي تعد أعلى من عجز الموازنة الرئيسي. (الصادق ، 2019 ، 21) .

ما يعني أنه إذا قبل الاقتصاد عجز الموازنة العامة ، فيمكنه دفع الفائدة على الدين العام وترك الإيرادات الإضافية للتغطية. إذ لا يتعلق الأمر بحجم العجز والدين العام ، بل يتعلق بنسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أن تراكم الدين العام قد لا يكون مشكلة لأن معدل التراكم هذا هو في الحصة الملموسة والنهائية من الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي متغيرة ويتم تحديد حجم الدين الحكومي عن طريق ثلاثة مؤشرات أساسية : كما في الشكل (3) ( الدباغ والسامرائي ، 2011 ، 45-51 )



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

(الدباغ، اسماعيل محمد علي، & السامرائي، مها عبد الستار، طرق احتساب الدخل السياحي بين هموم الجانب النظري ومعوقات الجانب التطبيقي مع إشارة خاصة للعراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، 2011).

### الشكل (3)

#### مؤشرات الاقتراض الحكومي

ويوضح كيف يشكل عجز الميزانية الثلاثي ومعدل الفائدة والنمو الاقتصادي الحقيقي الأساس لحساب ما يسمى بدين الاستدامة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي الحجم حالة قادرة على الوفاء بالتزامات الدين العام.

والآتي استعراض لهذه المؤشرات وحجم تأثيرها على الدين العام:-

### 1. عجز الموازنة

تريد الدولة تغطية هذا العجز من الاقتراض الداخلي أو الخارجي، هذا الاجراء هو نتيجة عدم وجود تغطية كافية للنفقات، ونتائج بيع الوضع المالي المرغوب فيه ( عطية وجمال، 2020 : 115 ).

يجب أن تشير الدراسة هنا إلى أن العجز هو هيكلي متعلق بخصائص الدول في الدورة الاقتصادية ولا يختفي مع تحسن الأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالتنمية، (ابراهيم، بلا، 98) إذ أصبح العجز سمة فريدة من سمات الموازنة بسبب الزيادة الأخيرة في الإنفاق الوطني. بين زيادة عجز الموازنة وزيادة الدين الداخلي والخارجي (وزارة التخطيط، 2014 - 2015). ويمكن أن تدخل المشكلة في حلقة مفرغة من الاقتصاد كما من المفترض ان يكون العجز هو عجز مخطط يمول من فائض الموازنة، لكنه لا يزال مصدر تأثير عندما يتعلق الأمر بحجم الديون (صالح واخرون ، 2021 : 46 ) ولا يخفى على أحد أن هناك علاقة بين عجز الموازنة والدين العام ، لأن الموازنة يمكن تمويلها أحياناً عن طريق الاقتراض ، والأخير سيف ذو حدين ، ويمثل مصدرًا للتمويل من ناحية ، ومن ناحية أخرى، فإن عبء ديون القطاع العام يعد عامل ضغط نتيجة التزامات الخدمة لسنوات قادمة. (الخرجي، 2010 : 11).

### 2. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لأنه يعكس مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ومن ثم تحديد الجدارة الائتمانية لدولة ما ومن ثم جمع الأموال المرغوبة في الأسواق المحلية أو الخارجية. على وجه الخصوص، إذ يعاني الاقتصاد من نقص في تنوع القطاع الإنتاج، ويمثل النفط ما يقرب من 98%

من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 43% من الصادرات (وزارة المالية / الدين العام). في هذه الحالة، يجب أن تكون الزيادة في الدين العام متناسبة مع تأثير الدين العام المعبر عنه في عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة والأثر الاقتصادي. تمثل الديون والمطلوبات العامة عقبات أمام القدرة العامة على تحمل الدين العام. في هذه الحالة، زيادة الصادرات النفطية والسبيل الأول للخروج من سداد الديون (الصادق، 2019: 38)، ويعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقياساً لأنشطة البلد الاقتصادية والإنتاجية والتي هي ذات تأثير مباشر وفعال في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المصرفي (Ling et al, 2013: 17) ومن ثم يؤثر تأثير مباشر على مستوى الطلب والعرض على القروض والودائع وبذلك يسبب انخفاض المعدل العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي الى عدم فاعلية جودة الائتمان وتدهوره نتيجة عدم تسديد القروض مما يؤثر بصورة سلبية في الربحية التي تعدّ مؤشراً عن أداء المصرف ويسبب له كسل مصرفي بصورة كبيرة (Srivastaw, 2014: 144).

ان زيادة المخاطر التي تحصل في مدة الركود بصورة دورية تؤدي الى انخفاض نشاط الإقراض ومن ثم انخفاض ربحية المصرف وايضاً تؤدي الى تدهور وانخفاض جودة القروض في المصرف التي بدورها ستسبب ارتفاع مخصصات القروض التي لا يحتمل تحصيلها وبالنتيجة سيؤدي الى سوء في الأداء المصرفي (كسل مصرفي) على العكس في أوقات الازدهار الاقتصادي ستساعد على زيادة الطلب على الائتمان وتحفيزه عن طريق توسيع هامش الفائدة ومن ثم سيؤدي الى زيادة الربح على العكس في أوقات التدهور الاقتصادي الذي يؤدي الى انخفاض الربح (AL-Harbi, 2019: 9).

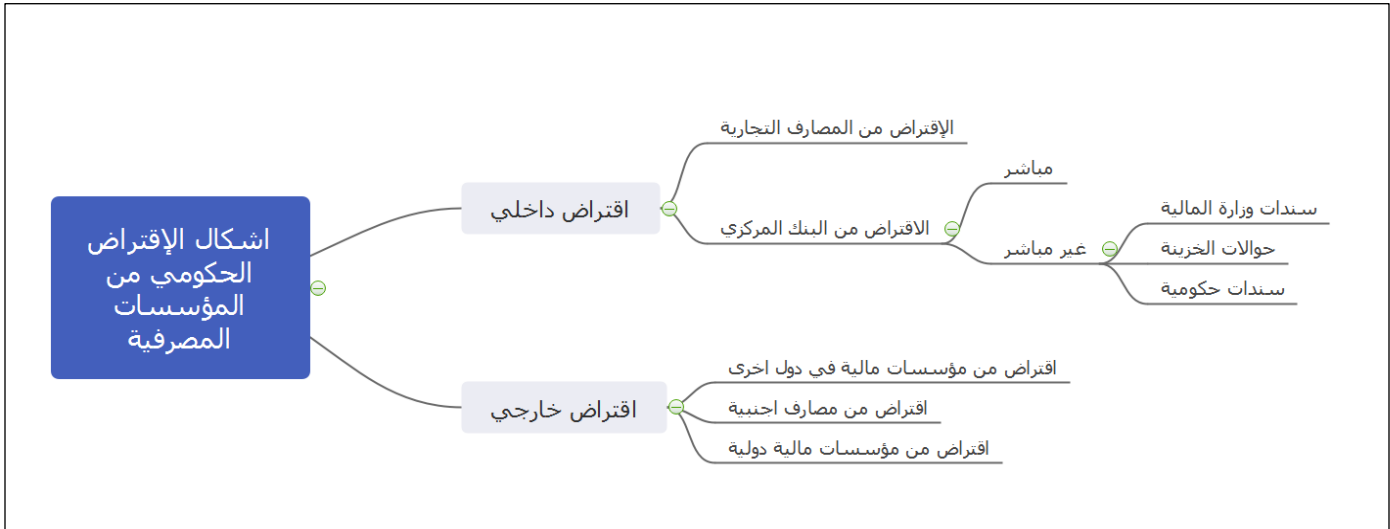
### 3. سعر الفائدة

تتقلب أسعار الفائدة بين ارتفاع وانخفاض اعتماداً على سياسات الدولة والتدخل الحكومي في الخزينة واقتصاديات السندات، وهذا التأثير يخفض أسعار الفائدة وعليه يؤثر على المعروض النقدي. (الشماع وآخرون، 1999: 57) ومن اجل ابراز ذلك وفق التحليل فأننا نستعرض سعر الفائدة وفق تصنيف الدين وكما يأتي :-

1. الدين الخارجي/ اذ يختلف الوضع في العراق عن مثيله في البلدان الأخرى ، حيث يتم تحميل الفائدة على القروض الخارجية بمعدلات ثابتة أو متغيرة وفقاً للالتزامات والعقود الدولية الموقعة بين المؤسسات المالية وغير المالية. ( السامرائي ، 2011 : 69 )
2. الدين الداخلي / يحدد وفقاً لآلية تستخدمها الخزينة لشراء الإصدارات النقدية في كل مزاد حسب توفر المبلغ المطلوب من السيولة بأقل سعر فائدة ، خاص أو حكومي ، يتنافس على أكبر انتمان ممكن بأقل قدر ممكن. التحويل بالسعر المقدم. سيتم إصدار السندات بسعر فائدة ثابت مستحق على المبلغ الأساسي عند الاستحقاق وبفائدة مستحقة الدفع نصف سنوي ولمدة لا تتجاوز سنة واحدة (الخرجي ، 2010 : 31) .

#### ثامناً: اشكال الإقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية

تختلف اشكال الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية حسب الحاجة والحالة الاقتصادية للبلاد ، ويمكن تقسيمه من حيث جهة الاقتراض الى داخلي وخارجي وكالاتي:-



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الاديبيات

#### الشكل (4)

اشكال الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية

## 1. الإقتراض الداخلي:

### أ- الإقتراض من المصارف التجارية:

تقترض الحكومة من المصارف التجارية لتغطية العجز الحاصل في الموازنة عن طريق الائتمان الذي تقدمه المصارف للحكومة من فوائض احتياطياتها النقدية (موسى ، 2017: 927)، عبر مشاركة المصارف التجارية بمزادات حوالات الخزينة، أو شراء السندات الحكومية التي تطرحها الحكومة عن طريق البنك المركزي. ويعد الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية للحكومة إئتمناً طوعياً لكونه يحتوي على عوامل جذب كبيرة تجعل المصارف التجارية تتنافس في المزاد لتقديم الائتمان للحكومة. ومن أهم عوامل الجذب هو الأمان، إذ يتمتع الائتمان المُقدم للحكومة بدرجة عالية من الأمان ولا ينطوي على المخاطر كما هو الحال في الائتمان المُقدم للقطاع الخاص. كما وتعد السيولة من عوامل الجذب الأخرى لأن التحويلات المالية تصدر بمدة زمنية قصيرة تمكن المصارف من استردادها بأوقات قصيرة، وهو ما يمنحها المرونة في إدارة استثماراتها المالية ، فضلاً عن تحقيق عوائد مالية جيدة بسبب انخفاض تكاليف إدارة الائتمان الحكومي.(موسى، 2010: 27)

### ب- الإقتراض من البنك المركزي

يترأس البنك المركزي الجهاز المصرفي ويتولى مهمة صياغة السياسة النقدية وتنفيذها لتحقيق مجموعة من الأهداف هي:(منير، 2006: 65)

1) المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الموارد المالية والنقدية اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية.

2) تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وضمان استقرار العملة عن طريق:

أ) اصدار العملة وادارتها.

ب) ادارة الاحتياطي الحكومي من الذهب والموجودات الأجنبية.

ت) مراقبة النقد الأجنبي ورسم سياسات التمويل الخارجي.

ث) مراقبة الصيرفة وتنظيم الائتمان والاشراف على المصارف التجارية.



ج) المساهمة بمعالجة الازمات الاقتصادية والمالية.

ليس للاقتراض الحكومي من البنك المركزي تأثيراً إنكماشياً مباشراً على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي لا يكون مُضطراً لتقليل حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية لكي يقدم الائتمان للحكومة، ومن هنا يمكن القول بأن الإنفاق المحلي المُصاحب للاقتراض من المصرف المركزي له أثراً توسعياً على الطلب الكلي. (منير، 2006: 65)

وتقوم الحكومة بالإقتراض من البنك المركزي بطريقتين هما:-

1. **الإقتراض المباشر:** تقوم الحكومة بالاقتراض مباشرة من البنك المركزي عن طريق السحب من حسابها الجاري او عن طريق السلف والقروض وإذا لم يُغَطِ رصيد حسابها الجاري مبلغ العجز تقوم بالسحب على المكشوف (منير، 2006: 67)؛ (شلال، 2020: 4).

2. **الإقتراض غير المباشر:** تقوم الحكومة بالإقتراض من البنك المركزي بصورة غير مباشرة عن طريق طرح أدوات الدين العام

أ. **سندات وزارة المالية:** تقوم الوزارة بطرحها عن طريق اعلانها قبل مدة ثم تنظم مزاد لبيعها ، عادة ما تكون هذه السندات قابلة للاستدعاء من قبل الحكومة من اجل رغبتها في استردادها وتعويض اصحابها بما يلائم القيمة السوقية للسند بشرط ان تكون المد المحددة مسبقا في نشرة اصدار هذه السندات (AL-Harbi,2019:9).

ب. **حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية:** وهي عبارة عن اوراق مالية صادرة من الحكومة لأغراض تمويل النفقات العامة وسد عجز الموازنة واستحقاقها يقل عن السنة ، تصدر بسعر خصم وتطفأ بقيمتها الاسمية عند الاستحقاق ، يتم بيعها بسعر موحد مقابل معدل فائدة يحدد بحسب ما يرسو عليه كل مزاد ، يحق للمصارف تداولها في الاسواق الثانوية بعد اشعار البنك المركزي من اجل اجراء التسويات اللازمة في حساباته ، هذه الحوالات تدعم الحكومة في عملية التمويل النقدي من اجل سد العجز الذي يحصل في الموازنة العامة على المدى القصير مع اقل مخاطرة ( عبد النبي ، 2010 : 29 )

ج. السندات الحكومية : وهي عبارة عن اوراق مالية صادرة من الحكومة لأغراض تمويل النفقات العامة واستحقاقها يزيد عن السنة (IMF,2001:398). وهذه السندات تكون طويلة الأجل إذ تقوم الحكومة بطرحها لغرض الاقتراض مقابل سعر فائدة معين وفترة استحقاق محددة من أجل تغطية نفقاتها التي تستطيع ايراداتها الاعتيادية من تغطيتها، وبعد أن تعود الظروف الاقتصادية الى طبيعتها تقوم الحكومة بتسديد ما بذمتها ( وهم، 2009: 54 )

ان استخدام ادوات الدين العام المحلي هذه يعد من مصادر التمويل غير التضخمية ( يقصد بمصادر التمويل غير التضخمية هي مصادر التمويل من المدخرات الحقيقية التي لا تؤدي لزيادة عرض النقود وعليهارتفاع الأسعار). (منير، 2006: 68).

### ح. الإقتراض الخارجي:

تلجأ الحكومات للاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة بالجوانب التي تحتاج للعملة الصعبة لسد النفقات العامة للمشاريع الاستثمارية في الموازنة. وهناك عدة انواع من الاقتراض الخارجي مثل القروض الميسرة والقروض التجارية، والتسهيلات الائتمانية وضمان الصادرات وغيرها، إلا أنه يُمكن حصر مصادرها بالمصادر الآتية (موسى، 2010: 32):

أ- الإقتراض من مؤسسات مالية في دول الأخرى: تقوم الحكومة بالإقتراض من الدول الأخرى بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها، إذ تقدم دولة ما من الدول الغنية او المتقدمة قرصًا ماليًا للحكومة بسبب ظروف البلد الاقتصادية او السياسية وغالبًا ما تكون هذه القروض طويلة الأجل وميسرة.

ب- الإقتراض من المصارف الأجنبية: يمكن لحكومات البلدان النامية الحصول على قروض من المصارف الأجنبية الكبيرة لتمويل جزء من نفقاتها الاستثمارية في موازنتها العامة. وغالبًا ما تكون شروط هذا النوع من القروض تجارية، أي بمعدلات فائدة مرتفعة تتجاوز سعر الفائدة في السوق العالمية ولحقب زمنية قصيرة. وقد تراجع دور هذا المصدر من التمويل لارتفاع تكلفته، فإن جميع الدول توجهت لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع.

ج- الاقتراض من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية: هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي لها اثر كبير في تقديم القروض إلى الدول النامية مثل البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ، صندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية ، والبنك العربي للتنمية، وصندوق الاوبك ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الآسيوي والعديد من الصناديق القطرية ، جميعها تقدم قروضًا لحكومات الدول النامية تتميز هذه القروض بالفوائد المنخفضة وشروط التسديد الميسرة وطول الأجال(Ling et al,2013:17).

## المبحث الثاني

### الكسل المصرفي

#### توطئة

يؤدي القطاع المصرفي اثراً فعالاً في تخصيص الموارد الاقتصادية لأنه يعد الأساس في تحويل النقود من المودعين الى المستثمرين ومن ثم يعزز الأنشطة الاستثمارية بما يعزز مسار النمو الاقتصادي. لذا الأداء المصرفي الضعيف سيؤدي الى الفشل المالي وتسبب أزمات مصرفية ما يؤثر بصورة سلبية على النمو الاقتصادي، على العكس اذا كان الأداء المصرفي جيد يدفع باتجاه المزيد من الاستثمارات ويحقق عوائد جيدة تلبي اهداف المساهمين ومن ثم زيادة مستوى النمو الاقتصادي. ان توجه المصارف العراقية الى استثمار اموالها على شكل قروض ممنوحة للحكومة وان يندرج تحت مفهوم الكسل المصرفي الا انه قد يكون قرار صائب في وضع بيئة عمل مضطربة سياسيا واقتصاديا ، لكن في كل الاحوال لا بد ان توازن ادارة المصارف استثماراتها في منح القروض بشكل يحقق خدمات مصرفية اكثر فاعلية في توجيه ودعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة .

#### اولاً: مفهوم الكسل المصرفي

تعمل المصارف التجارية على تفعيل دور الوسيط بين المدخرين (المودعين) والأشخاص الذين يحتاجون إلى الائتمان (المقترضين) سواء أكانوا مستثمرين ام مستهلكين، مع ذلك فإن معظم المصارف الكسولة تستثمر أموال المودعين في السندات الحكومية التي تحقق عوائد منخفضة وهذا ما يسمى بالخدمات المصرفية الكسولة. ما يعني أن المصرف يمتلك حساباً ثابتاً ومضموناً وحافز ضئيل للمخاطرة ولا يتحمل مخاطر عالية، ومن ثم فان اموال المودعين سوف تكون محفوظة بشكل كبير وتكون الخسارة شبه معدومة ومقابل ذلك فان الارباح ستكون متدنية بشكل كبير. فضلا عن ضعف استجابة المصرف لطلبات إقراض القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر في مواجهة الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي. وهذا عكس النهج الكلاسيكي للخدمات المصرفية الذي يؤكد على ضرورة المبادلة بين العائد والمخاطرة لمختلف أصول محفظة الاستثمار المصرفي.

(Arhotomhenla et al, 2022: 54) اذ تعكس الزيادة في أدونات وسندات الخزانة تفضيل المصارف لاستثمار السيولة الزائدة في اصول منخفض المخاطر. هذه هي الحالة التي يتم فيها استعمار القطاع المصرفي من قبل "المصارف الكسولة". (Al-Majali, , 2018, 119) ويرى البعض إن ضمانات القروض قد تحفز للمصارف على أن تكون "كسولة" وتقلل من جهود فحص المركز الائتماني للمقترض، اذ لا تقوم المصارف بفحص دقيق ومن ثم تعتمد على الضمانات أو الالتزامات المطلوبة. (Voordeckers & Steijvers, 2006: 3086)

بشكل عام، يعتمد نموذج المصرف الكسول مقابل المصرف النشط على بعض سلوكيات السوق، اذ أظهرت الأبحاث أن وجود الضمانات التي يقدمها المقترضون هي غير قادرة وحدها على تقليل مخاطر الائتمان بالشكل المطلوب، وان الضمانات هي مجرد التزام موثوق به ضد عدم تناسق المعلومات التي يعلن عنها المقترضون لبيان مركزهم الائتماني للمصرف. كما ان هناك اختلافات جوهرية في سياسة المصارف حول اثر الضمان المطلوب في القروض طويلة الأجل مقارنة مع القروض قصيرة الاجل، كما أن تأثير البيئة التشريعية وإمكانية تطبيق القانون على تنفيذ الضمانات قد تؤثر على نوع وحجم الضمان الذي يعتمده المصرف. (Badulescu, 2011: 258) وأشار بعض الباحثين الى ان فرضية الكسل المصرفي في الدول النامية تميل إلى تحويل محافظها نحو أدوات الدين الحكومية الأقل خطورة، ما يؤدي إلى تقليص الأموال الموجهة للقطاع الخاص. (Alessandrini, et al: 2009)

و يعرف الكسل المصرفي على انه الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية بشكل يؤدي الى تخفيض اقراضها للقطاع الخاص ومن ثم تقليل حوافزها في البحث عن فرص جديدة مربحة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة. (الجنابي، 2020:40) وعرف ايضا بانه مجموعة المصارف التي تستبدل فحص جدوى المشروع مقابل الحصول على ضمانات، اي تبحث عن مقترضين يقدمون ضمانات أكثر وتفضلها على الفرص التي قد تتضمن عوائد أكبر، و يعود ذلك الى تجنب المصرف من دفع تكاليف الفحص ودراسة المركز الائتماني للمقترضين بسبب وجود ضمان لمبالغ القروض الممنوحة، الا ان هذا التوجه قد يقلل من الرفاهية الاجتماعية

ويتسبب في افلاس المشاريع. ( Argentiero, 2009: 2 ) كما عرف الكسل المصرفي على انه عدم استعداد المصارف لاستثمار الجهود في انجاح الأعمال مرتفعة المخاطر عن طريق اعادة جدولة القروض بقدر تفضيلها لفشل المقترضين في سداد التزاماتهم ومن ثم اجبارهم على قرار التصفية ، اذ تعد التصفية البديل الأقل تكلفة والأكثر ضمانا . ( Collan & Tétard , 2011 ) :57). وعرف بانه اعتماد ربحية المصارف على الاحتفاظ بكمية ضخمة من الدين العام بشكل يؤدي إلى انخفاض كفاءتها كمصدر رئيسي للائتمان ما ينتج عنه تضائل في مؤشرات العمق المالي بمرور الوقت. (Altaylıgil & Akkay,; 2013 :65)

يؤدي الاقتراض العام المحلي من المصارف دورًا إيجابيًا في تطوير السوق المالية عن طريق توفير الأصول الآمنة ، الا إن الزيادة المستمرة في اقتراض القطاع العام الحكومي من المصارف المحلية سيحد من قدرة المصارف على منح الائتمان الخاص، ومن ثم فإنه يقلل من فرص انشاء مشاريع مربحة جديدة في القطاع الخاص، اذ توضح فرضية المصارف الكسولة بأن زيادة اقتراض القطاع العام لتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق مدة محدودة السيولة من شأنها أن تحفز المنافسة بشكل يجعل المصارف تغير ميزانياتها لصالح زيادة إقراض القطاع العام الحكومي، ونتيجة لذلك ينتج طلب إضافي على الأموال القابلة للقرض من قبل القطاع العام الحكومي إلى جانب ذلك انخفاض في الإقراض للقطاع الخاص فضلا عن ضعف مستوى العمق المالي للسوق ما يؤدي إلى مزاحمة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (Arhotomhenla et al, 2022, 54)

يتضح من ما سبق بأن الكسل المصرفي يحصل عندما توجه المصارف محافظتها بشكل متكرر نحو أدوات الدين الحكومي كونه ذات مخاطر اقل من الاستثمار في القطاع الخاص، نتيجة لذلك يتزايد كسل المصرف بسبب زيادة مستوى الاقتراض نتيجة تداعيات عجز الموازنة المتسارع. ويمكن تعريف الكسل المصرفي على انه ضعف قدره المصرف على توجيه الاستثمار بشكل متوازن بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بشكل يبقى على الوظيفة الائتمانية للمصارف ودورها كوسيط مالي في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

### ثانيا: اسباب الكسل المصرفي

يعد تمويل النشاط الاقتصادي من الأدوار الأساسية التي تؤديها المصارف وتكون ذات اثر إيجابي وفعال في الاقتصاد الكلي لان المصارف ذات الأداء الجيد تكون قادرة بشكل كبير على تحمل الاحداث السلبية والمشاركة في تحقيق استقرار النظام المالي ، لذا فقط أصبحت العوامل والأسباب التي تؤثر في اداء المصرف محط جذب واهتمام الباحثين والجهات الإشرافية والرقابية. وبما ان الكسل المصرفي مفهوم يعكس حالة اداء المصارف التجارية المحلية لا بد من تحديد اسباب هذا الاداء، قد السبب الرئيسي في زيادة عدد المصارف الكسولة في بلد معين هو زيادة الاقتراض الحكومي، اذ يفضل المصرف الاستثمار في حدود الامان كون القطاع الحكومي او الاقتراض الحكومي هو اكثر السبل اماناً من ناحية الاستثمار، ما يدفع اغلب المصارف الى التوجه نحوه لضمان الاستثمار الناجح بنسبة مخاطر تكون قليلة نسبيا مقارنة مع الاستثمار الخاص. كما إن الدراسات والأبحاث الخاصة بأسباب ومحددات الأداء المصرفي اختلفت من ناحية العوامل المحددة للأداء إذ تم التركيز من قبل الباحثين على الأسباب والمحددات الداخلية وعدم إعطاء أهمية للمحددات الخارجية بينما كان التركيز للبعض الاخر على المحددات الخارجية وعدم إعطاء أهمية للمحددات الداخلية فضلا عن اختلاف النتائج الخاصة بتلك الدراسات في تحديد طبيعة العلاقة بين مدى تأثير المحددات على الأداء المصرفي ونوعها لذا تعرفت هذه الدراسة على اهم اسباب الكسل المصرفي الخارجية والداخلية كما في الشكل (5) وكالاتي :

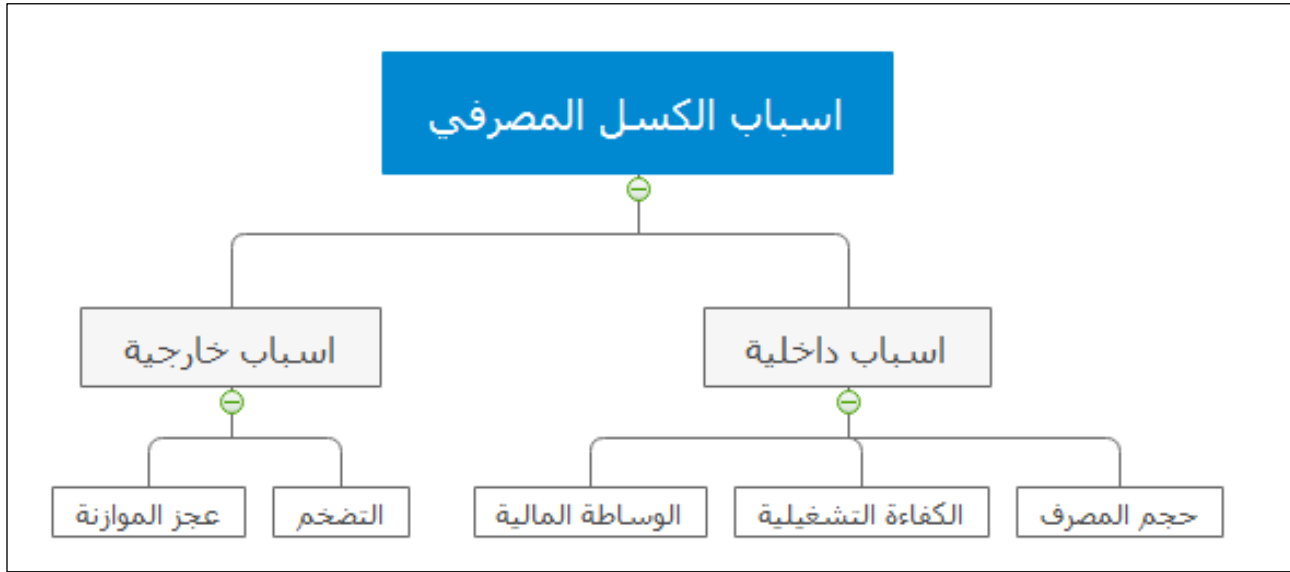
1. الأسباب الداخلية :- أي الاسباب التي يمكن لمدير المصرف التحكم بها والتي تمثل سياسات

الإدارة والقرارات الخاصة بمصادر واستخدامات الأموال ، اذ من الممكن الحصول على

المعلومات الخاصة لهذه المحددات عن طريق البيانات المالية ( Gitau,Anyango,2017: )

(333)، كما و تعتمد هذه الأسباب على البيانات الموجودة في كشف الدخل والميزانية

العمومية والتي يمكن اعتبارها عاملاً محدداً للأداء في المصرف ( Nuhiu,et.al,2017:161 ) ، وتتمثل بجملة من العوامل اهمها :-



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

الشكل (5)

### اسباب الكسل المصرفي

أ- **حجم المصرف** :- يعد متغير مهم لإبراز الآثار الاقتصادية لاقتصاديات الحجم في الجهاز المصرفي ( Al-Harbi,2019: 12 ) وحسب تلك الاقتصاديات تصبح الهياكل الإدارية أكثر تعقيداً كلما كانت المؤسسة أكبر وان هذا التعقيد يحتوي على تكاليف فبدلاً من الانخفاض المستمر للتكاليف مع كل زيادة في الإنتاج قد يسبب ذلك الى ارتفاعاً في التكلفة الحدية عند توسيع الإنتاج (Tomulease,2019:19) . يرتبط الحجم بكفاية رأس المال ارتباطاً وثيقاً لأن المصرف الكبير لديه القدرة على تكوين رأس المال بتكلفة أقل مقارنة بالمصرف الصغير



(Ongore&Kusa,2013:13) إضافة الى قدرته على تخفيض تكاليف تجميع المعلومات ومعالجتها عن طريق الحصول على المزيد من الموارد بشكل يكون المصرف الكبير قادر على دعم الأداء وتحسينه عن طريق تزويد المزيد من الأموال لتكوين عوائد جيدة لحاملي الأسهم والمودعين ، اذ يسمح تجميع النقود للمصرف التحكم في تحديد وفورات الحجم كما يتيح التنوع في الاستثمار عبر توظيف التكنولوجيا بشكل يؤدي الى اتاحة المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب ( Rozzani&Rahman,2013:130 ) كذلك المصارف الكبيرة تتميز بمنتجات وقروض متنوعة بصورة اكبر مقارنة بالمصارف الصغيرة وان تنوع القروض يدل على انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المصرف ما يؤدي الى انخفاض معدل العائد المطلوب وانعكاسه بصورة إيجابية على مستوى أداء المصرف (Ling,et al,2013:14) وايضاً تستطيع المصارف ان توسع عملياتها جغرافياً لتتضمن مناطق تكون فيها المنافسة منخفضة والسوق غير مستغل بشكل كبير اذا كانت المصارف تمتلك حجم كبير نسبياً للموجودات مثل هذه الخطوة من الممكن ان ترفع من قاعدة الزبائن وبالنتيجة سترتداد ودائع المصرف أي يعني زيادة إمكانية المصارف في منح القروض ويؤدي الى هوامش ربح مرتفعة (Murerwa,2015:17) (Tomuleasa,2019:24) وتوجد العديد من الدراسات التي تجد إن المزايا النسبية التي يتمتع بها المصرف الصغير والأكثر تخصصاً مقارنة بالمصرف الكبير تتضمن امكانياتها على منح القروض اعتماداً على قدرتها بصورة كبيرة في الحصول على المعلومات بسهولة ولديها قدرة في تحسين وتطوير علاقات الإقراض التي تخفض التباين المعلوماتي ويعتقد (Lannotta,et,al,2007) و (Mercieca.et,2007) ان المصرف ذو الحجم الأمثل يكون

اكثر كفاءة بالنسبة الى المصارف الكبيرة والصغيرة لكن بشكل عام محدودية المصارف الصغيرة في تنوع محفظة قروضها قد يجعلها تقع في فخ الاستثمارات التي تغيب اثرها الرئيس في دعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة او ما يعرف بالكمل المصرفي (Odawo,2019:105).

ب-**الكفاءة التشغيلية** :- تعد الكفاءة التشغيلية من المتغيرات المهمة التي تؤدي اثرا مهما في تخفيض التكلفة والتعامل مع تقسيم الموجودات عن طريق اختيار البديل الافضل ، اذ تحقق الكفاءة التشغيلية مستوى اعلى من المخرجات عن طريق استخدام نفس المقدار من المدخلات انها تنجز نفس مستوى الإنتاج ( المخرجات ) باستعمال مستوى اقل من المدخلات، اما المصرف الكفوء هو المصرف الذي يستطيع ان يجمع حجماً كبيراً من الدخل عن طريق الخدمات التي يقدمها والوساطة عند مستوى ثابت من المدخلات (Mehta,2012:381) ، وتتص النظرية المالية على ان الأداء المصرفي يمكن ان يقاس عن طريق الكفاءة التي تتجزها المصارف متحققة من التكلفة المنخفضة المستخدمة في المصارف اثناء عملياتها يؤدي الى ارتفاع حصتها السوقية، فكلما ارتفعت الحصة السوقية للمصارف زاد مستوى الأداء (Sarita.et,al,2012:44). ويتم استخدام نسبة التكلفة الى الدخل لقياس تأثير الكفاءة التشغيلية في أداء المصارف والمعروفة ايضاً بنسبة الكفاءة وتعد هذه النسبة مقياساً لكفاءة المصرف التي تتكون من التكاليف التشغيلية مقسومة على مجموع صافي الدخل من دون الفوائد وتتكون التكاليف التشغيلية من تكاليف الممتلكات والتكاليف الإدارية ورواتب الموظفين، (Jeong, Ki-Young&Don T,2001:219).

وعند قياس مستوى الكفاءة في المصارف يتم استثناء مصاريف الديون المشكوك في تسديدها والنفقات الضريبية لأن هذه النفقات تكون مرتبطة بكيفية وجودة قرارات الائتمان التي تم اتخاذها في الفترة السابقة، ولا ترتبط بالأداء الحالي للمصارف كما إن شمول مصاريف الديون المشكوك تحصيلها سوف تكون النتيجة غير واضحة في حالة عدم إجراء عملية إلغاء لتلك الديون في حال تحصيلها (Ling et al,2013:17).

وقد يتم قياس الكفاءة التشغيلية عن طريق نسبة اجمالي التكاليف الى اجمالي الموجودات او اجمالي التكاليف الى الدخل (Awoke,2014:17) وهنا تشير النسبة الأعلى الى الكفاءة المنخفضة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على أرباح المصارف (Ling et,2013:17).

ج- الوساطة المالية :- ان المصارف تقدم اثرا فعالاً عن طريق وظيفة الوساطة المالية بعملية تحويل النقود من الوحدات الاقتصادية التي تمتلك فائض الى الوحدات الاقتصادية التي لديها عجز (Ongore&Kusa,2013,238) .

ويتم التعبير عن هذه العملية بنسبة الوساطة والتي تعد العمق الكلي لنشاط الوساطة المصرفية وتمثل قدرة المصارف على تحويل الودائع الى قروض وتكون صياغة هذه النسبة بقسمة المجموع الكلي للقروض على المجموع الكلي للودائع ومن المحتمل ان يكون تأثير هذه النسبة بصورة إيجابية على أداء المصارف، اذ ان زيادة هذه النسبة يعني تقليل الودائع المطلوبة لتكوين القروض يؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالنتيجة ارتفاع الأرباح (Janoudi,2014:100).

2. الأسباب الخارجية:- اي الاسباب التي تاتر بشكل مباشر في المصارف ولا يمكن التحكم

بها او توقعها بنسبة كبيرة وتمثل هذه الاسباب البيئة التي تعمل المصارف في محيطها والتي

تتميز بالتغيرات بصورة مستمرة ومتسارعة، (Jordan & Clancy,2012:477) وان هذه

التغيرات تؤثر في اداء المصارف، لذا يمكن تعريفها على انها المتغيرات التي لا تستطيع

الإدارة المصرفية التحكم بها وانما يتم تحديدها عن طريق البيئة الخارجية المختلفة التي يكون

تأثيرها على تشغيل المؤسسات المالية واداراتها ويتم تصنيف تلك المحددات الى الآتي :-

أ. التضخم :- ويعرف التضخم على انه الارتفاع بصورة مستمرة في المستوى العام للأسعار في

الاقتصاد (Rozzani&Rahman,2013:129) اما اثر التضخم في الجهاز المصرفي فإنه

يعمل على تخفيض معدل العائد الحقيقي لموجودات المصرف مقارنة بالتزاماته (et Ling

al,2013:20) إذ يعتقد بعض العلماء ان التضخم قد يؤدي الى زيادة التكاليف المصرفية،

وكذلك فان ارتفاع معدلات التضخم تسبب بارتفاع أسعار الفائدة والتي ستمثل التكاليف المصرفية

ويعتمد البعض الاخر ان اثر التضخم على تكاليف المصارف يتم على أساس المعدل الذي

ارتفعت فيه المصروفات التشغيلية مقارنة بمعدلات التضخم (Janoudi,2014:102)

ان وجود علاقة إيجابية وكبيرة بين أرباح المصرف ومعدلات التضخم ترجع الى إدارة المصرف التي

تستطيع ان توافق بين معدلات التضخم والتكليف مع أنشطتها التشغيلية حسب معدلات التضخم

المتوقعة وبالنتيجة تتمكن من تحقيق الأرباح عن طريق تعديلات الإيرادات المصرفية حسب

المعدلات الغير متوقعة للتضخم والذي قد يسبب الى تباطؤ تعديل وضبط أسعار الفائدة من قبل

إدارات المصارف اذ من المحتمل ان يؤدي التباطؤ الى تحقيق خسائر اذا لم تتمكن المصارف من

تعديل أسعار الفائدة بما يتناسب مع تكاليف التضخم في الأنشطة التشغيلية وتقليل ربحية المصارف  
(Ling et al,2013:20)، (Murerwa,2015:23)، (Janoud,2014:102)

اذ عندما تأخذ المصارف وقتاً كثيراً لتعديل أسعار الفائدة بعد التغير الحاصل في معدل التضخم فإن ذلك قد يسبب بارتفاع في التكاليف التشغيلية بصورة اسرع من الإيرادات وعليه يؤثر سلبياً على أداء المصارف ، كذلك انخفاض القوى الشرائية للمستهلكين تحدث بسبب ارتفاع معدلات التضخم مما يجعلهم يتجهون الى تحديد اغلب الأموال التي يمتلكوها الى الاستهلاك ، أي ان الأموال التي كانت تستخدم للأستثمار او الادخار في المصرف سيتم إعادة توجيهها للأستهلاك مما يؤدي الى التخفيض من الأموال المودعة لدى المصارف والتخفيض من الاحتياطات النقدية الخاصة بها وكذلك زيادة الطلب على القروض، أي ان المودعين سيتجهون الى سحب مدخراتهم من المصرف بسبب عدم وجود أموال كافية لأنخفاض القوة الشرائية لذا سيجد المصرف نفسه في وضع يصعب عليه منح القروض، أي ان معظم أرباح المصرف ستكون من الفوائد المكتسبة على القروض وعليه معدلات التضخم الكبيرة ستؤثر بصورة سلبية على أداء المصارف وارباحها ( Murerwa,2015:23) ويجد بعض الكتاب ان العلاقة بين أداء المصارف ومعدلات التضخم ستبقى موضوعاً قابل للجدل لأن اتجاه العلاقة غير واضح (Ongore&Kusa,2013:241).

وخلاصة القول وفي ضوء ما سبق يتضح لنا بان التضخم هو احد الاسباب الرئيسية في كسل المصرف وان هذا السبب من العوامل الخارجية التي تكون ادارة المصرف عاجزة عن فعل شي امام هذه العامل باستثناء بعض الأنشطة المصرفية خارج الميزانية.

ب. عجز الموازنة

يعرّف الاقتصاديون الموازنة العامة بأنها محاولة لتحقيق التوازن بين ما تحققه الدولة من الإيرادات العامة وما تنفقه من حيث الإنفاق العام ، ولكن في معظم تجارب المالية العامة في العالم، حققت الفوائض ربحاً قليلاً، و الغالبية حققت فائضاً. في حين العديد من البلدان الكبيرة والمتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا تعاني من عجز مالي (Jean-yves,2002:29).

يمكن تعريف عجز الموازنة العامة على أنه توقع أن تتفق الدولة بضع نقاط مئوية أكثر مما تحصل عليه في الإيرادات، وعند هذه النقطة ستجد صعوبة في تحقيق التوازن الضروري بين الإنفاق والإيرادات، ومصادر الأموال غير تلك التي تقدرها الدولة للإيرادات. (سالم، 2012:296) وبحسب موقع "هارفرد بيزنيس ريفيو"، فإن عجز الموازنة يشير إلى تجاوز جانب النفقات حجم الإيرادات العامة المتوقعة في دولة ما، كما أنه من الممكن أن يشمل عجز الموازنة الشركات والمؤسسات الملتزمة بإجراءات الحوكمة، أو حتى الأفراد الذين تزيد مصروفاتهم على ما يحققون من إيرادات قد تكون رواتبهم الشهرية فقط. (سالم ، 2012:57)

كان عجز الموازنة فكرة مرفوضة تماماً في نظر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي؛ ذلك أنه يقوم على الاعتقاد بضرورة توازن جانبي الموازنة العامة، أي لا بد من تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة؛ بل أن أفضل الموازنات أقلها حجماً في نظر الكلاسيكيين؛ إذ تكون النفقات العامة في أدنى مستوياتها، وعليه تكون الإيرادات العامة كذلك أقل ما يمكن. وقد جاءت هذه النظرة انطلاقاً من التصور العام لمفهوم الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي، والمتمثل أساساً في الدفاع و حفظ الأمن و القضاء و إقامة العلاقات الخارجية. بعد أزمة الكساد الكبير التي اجتاحت العالم عام

1929 ، وتغيرت النظرة الاقتصادية للدول من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و اعتبار التوازن الاقتصادي أهم من التوازن المالي، و ضرورة توسيع نفقات الدولة بما يتجاوز إيراداتها التمويل بالعجز) لمعالجة اختلالات الكساد الكبير ، و أصبح التمويل بالعجز هو السائد في معظم الدول على مدى السنوات اللاحقة ومع بروز ظاهرة التضخم في منتصف السبعينيات بدأت الانتقادات تنهال على النظرية الكينزية من قبل التيارات الحديثة للمدرسة النيوكلاسيكية و روادها فريدمان و هايك؛ حيث أوصوا بضرورة تحرير السوق ورؤوس الأموال و الاقتصاد من أي قيود، و كانت وجهة نظرهم مبنية على مكافحة التضخم و ضبط معدلات نمو كمية النقود مع ما يتناسب و الناتج الوطني الإجمالي، و كانت آراؤهم حول معالجة الموازنة تخفيض العجز تدريجيا عن طريق تخفيض الإنفاق العام و خصوصا ما كان موجها للجوانب الاجتماعية و الدعم و غيره (Jean-yves,2002:29).

وبناء على ذلك فقد تم تقسيم انواع العجز في الموازنة الى عدة انواع ومن هذه الانواع ماياتي (سعيد الخضري،1993:236):

### 1) العجز الطارئ الحقيقي - النقدي - المؤقت:

يحدث أثناء السنة المالية بسبب التفاوت بين الإيرادات العامة و النفقات العامة لسبب طارئ غير عادي، أو نتيجة لخطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، كالتأخر في تحصيل الإيرادات العادية في المواعيد المحددة لها مسبقا. ويُسمى أيضا بالعجز المؤقت لأنه ينتهي بانتهاء السبب أو الأسباب التي أدت لحدوثه؛ كما أنه من السهولة معالجته أثناء السنة المالية، عن طريق إصدار الدولة لأذونات الخزينة قصيرة الأجل.

## (2) العجز المتوقع المخطط المقصود:

و هو عجز يتضمنه مشروع الموازنة و تسمح به الدولة و يبرز بصورة واضحة في بداية السنة المالية باشتراطات معينة وفق دراسات علمية وموضوعية مسبقة.

## (3) العجز البنيوي (الهيكلية):

يظهر العجز البنيوي أو الهيكلية نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي، وهو دائم نتيجة للعجز المستمر والضحخ في الموازنة، والذي لا تؤثر فيه مختلف الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن ويُعزى السبب في ذلك إلى عدم توازن الأوضاع المالية للدولة، نتيجة لزيادة الإنفاق العام، بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره.

## ثالثاً: علاقة الكسل المصرفي في توجيه الاستثمار

يعرف الاستثمار على انه الانتفاع بالأصول المشتريات من قبل الشخص أو الشركة للحصول على الربح لاحقاً، إذ إنّ قيمة الاصول تزداد بمرور الوقت، (World,2020:34)

وبصورة عملية أخرى يُعرّف الاستثمار أنه الاستغناء عن بعض الأصول (كشراء قطعة أرض بالمال) في الوقت الحاضر بهدف تحقيق عائد أكبر لها في المستقبل، ومن الجدير بالذكر أنّ الأسهم والسندات والممتلكات العقارية تُعدّ من أهم الاصول المالية والتي تدر المنفعة والدخل المستقبلي للمستثمر. (Banerjee, Abhijit V,2017:157)



وكذلك يعرف الاستثمار على انه هو عبارة عن فعل يقوم به المستثمر، فيه يقوم باستخدام مبلغ معين من المال لشراء شيء ما من أجل تحقيق عوائد مادية، أو لبيع هذا الشيء في المستقبل مع تحقيق أرباح. (Banks et ai.,2017:63)

اما الاستثمار المصرفي فيعرف على انه الأنشطة المتعلقة كافة بتوظيف الأموال لتحقيق الأغراض التي يهدف إليها البنك، ( فمثلاً الاستثمار في النقدية يهدف إلى توفير السيولة اللازمة لتلبية طلبات المودعين وتسهيل المعاملات المصرفية، بينما الاستثمار في الائتمان يهدف إلى تحقيق الربحية نظراً لإرتفاع العوائد المتولدة عنه بالمقارنة بالاستثمارات الأخرى، أما الاستثمار في الأوراق المالية فيهدف إلى تحقيق الربحية والسيولة معاً، (Smith,1986:17) ويعرف الاستثمار المصرفي ايضا على انه تلك الاستثمارات التي يتولد عنها عوائد وفي نفس الوقت يمكن تحويلها إلى سيولة بصورة سريعة مما يحقق هدف السيولة. (Liaw,2011:35)

تضمن المصارف الاستثمارية سندات الدين والأسهم الجديدة لجميع أنواع الشركات، وتساعد في بيع الأوراق المالية، وتساعد على تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ، وإعادة التنظيم، وتداولات السمسرة لكل من المؤسسات والمستثمرين من القطاع الخاص، بشكل عام، تساعد المصارف زبائنها في المعاملات المالية الكبيرة والمعقدة. كما وقد تقدم المصارف المشورة بشأن مقدار قيمة الشركة وأفضل طريقة لهيكل صفقة إذا كان زبون المصرف الاستثماري يفكر في الاستحواذ أو الاندماج أو البيع (Davis,2003:43).

ومن هنا يتضح بان الاستثمار المصرفي مبني بشكل اساسي على المستثمرين انفسهم فهو يحقق ارباح بشكل اساسي من استثمارات المستثمرين في المصرف نفسه، اذ يرتبط مصطلح الاستثمار

المصرفي بأنشطة مختلفة ولكن الهدف المشترك من هذه الأنشطة هو كيفية توظيف الأموال بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين (Banerjee,2017:158).

كما ان اغلب المصارف تفضل العمل في درجات مخاطر اقل لضمان اكبر قدر من المستثمرين لاستثمار اموالهم واقبالهم على المصرف ، وبطبيعة الحال فان الاقتراض الحكومي لديه درجة مخاطر اقل بكثير من الاستثمار في القطاع الخاص وهذا ما يدفع اغلب المصارف الى التوجه نحو منع الائتمان للقطاع الحكومي في ظروف مخاطر اقل بكثير من القطاع الخاص وكذلك ضمان اكبر عدد من المستثمرين. (Banks et al.,2017:63)ومن هنا يتضح كيف يحصل الكسل المصرفي، اذ تقتصر ايرادات المصرف على الايرادات الحكومية وليس على القطاع الخاص بمعنى تركز الاستثمار المصرفي على الايراد الحكومي دون التوسع الى الخارج. لذا فان الدرجة العالية من الإقراض للحكومة قد تنشأ خطر تقليل المصارف عن إقراض القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر وعزوفة في البحث عن فرص استثمارية مربحة جديدة في القطاع الخاص. اذ يوفر القطاع الخاص التنوع الكبير في الدخول الاقتصادية كما ان الاستثمار في القطاع الخاص له دور كبير في جلب العملة الصعبة الى البلد عن طريق الاستثمار خارجه، اما الاستثمار الحكومي وخاصة في الدول النامية يكون مقتصر على الاستثمار داخل الدولة نفسها او تعتمد الدولة على الاقتراض في تسديد مستحقاتها من رواتب الموظفين وغير ذلك وعليه فان ذلك سوف يسبب انخفاض قيمة العملة ) (Banerjee, 2017:157).

وبهذا فان الاثر الرئيسي الذي يؤديه الكسل المصرفي في توجيه الاستثمار هي المخاطر اذ تمثل سلامة الجهاز المصرفي وصلابة المصارف مهمة لكسب ثقة الزبائن ، وان ضعف الثقة يؤدي الى

وقوف المودعين بكثافة امام ابواب المصرف لسحب ودائعهم مما يؤدي الى حدوث ظاهرة ( السحب الجماعي )، وتعد هذه الظاهرة حالة صعبة على المصرف في اعادة جميع الودائع الى المودعين مما يؤدي الى افلاس المصرف، اذ اغلب المصارف تكون حساسة من ناحية الاستثمار الذي يكون ذو مخاطر عالية خاصة اذا كان هنالك وجود للاستثمار بدرجة مخاطر اقل ( Franks, & Sussman,2005:61).

#### رابعاً: العلاقة بين إدارة المخاطر والكسل المصرفي

إن ادارة المخاطر اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الانشطة المصرفية والمالية ، عليه لابد من معرفة مفهوم ادارة المخاطر، وتعرف على أنها الاجراءات كافة التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر كمخاطر الائتمان، السوق أو مخاطر التشغيل، (LEO,2019:25)

كما يمكن تعريفها على انها جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل عن طريق تقليل المخاطر إلى أدنى حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان. (Van Greuning,2020:26)

كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف ((FSR)) في الولايات المتحدة: أن إدارة المخاطر العملية التي عن طريقها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها بهدف ضمان التالي: (فريهان ، 2008 : 3)

- أن تكون المخاطر ضمن الاطار الموافق عليه من قبل مجلس ادارة المصرف

- أن تكون عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الاهداف الاستراتيجية للمصرف
- أن يكون العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- أن يناسب تخصيص رأس المال والموارد مع مستوى المخاطر.
- أن تكون القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.

وللمحافظة على المصرف في أدنى حد ممكن من المخاطر يجب على ادارة المخاطر التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية.

وبما ان المصارف تفضل الأوراق المالية الحكومية في جميع أنحاء العالم لأن المصارف لا تحتاج إلى رأس مال إضافي لوحظ تخفيضات خسائر او ديون مشكوك بها بسبب امكانية المخاطرة في

الاستثمار في الاوراق الحكومية عن طريق : ( Acharya & Rajan, 2020: 28 )

**(1)** تغيير المعالجة المحاسبية لحيازات السندات (الاعتراف المطول بالخسائر، والزيادة في فئة السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وما إلى ذلك) بقصد تأجيل الاعتراف بخسائر تغييرات سعر الفائدة.

**(2)** الضغط من أجل مشتريات السوق المفتوحة للسندات الحكومية من قبل البنك المركزي

ان الفرص التي تكون مقدمة من الاقتراض الحكومي هي فرص ذهبية بالنسبة للمصارف التي تبحث عن القليلة وهذا ما ينعكس سلبا على السوق في حال تواجد هذه الفرص اذ يوتر بشكل اساسي على

تنوع الاستثمار ويكون متجه باتجاه واحد وهو تفضيل الاقراض الحكومي على القطاع الخاص ومن ثم يصل للكسل المصرفي (Türsoy, 2018: 5).

كما ان النقطة المهمة للاستثمار في السندات الحكومية يمكن وصفها بالاستثمار الخامل للمصارف ذات رأس المال المنخفض التي تبحث عن مكاسب سريعة والتي تكون باقي الفرص امامها استراتيجية محفوفة بالمخاطر ( Acharya & Rajan, 2020: 28 ).

### خامساً: الاقتراض الحكومي المحلي والائتمان الخاص

تعد أسواق الأوراق المالية في العديد من البلدان النامية ضعيفة وان الوصول الى التمويل الدولي محدود لذا فإن الاقتراض الحكومي هو القناة الرئيسة للوساطة المالية، وفي هذه الحالة ستحل الديون المحلية المفروضة على المصارف محل اقراض الاموال للقطاع الخاص ، وتقييد التدفق المحدود للأموال الى الشركات وتزاحم الاستثمار الخاص ( Caballero & Krishnamurthy,2004 ) وقد ثبت في دراسة (Adam) ان تأثير المزاحمة للأقتراض الحكومي يؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، كما ينطبق هذا المنطق في البلدان ذات الدخل العالية والواردات الخارجية ويكون تأثيره اقل من نظيرتها من الدول النامية (Adam & Bevam,2005).

والتفسير الشائع لهذه النتيجة المزاحمة للغاية هو ان المصارف في البلدان النامية التي لديها ديون حكومية محلية تعد من المصارف الكسولة ، وبعبارة أخرى ان العائد الآمن من حيازة السندات

الحكومية يمكن المصارف من التهرب من اهتمامها بالاقراض الخاص ولكن التفسير الأكثر مباشرة للمزاحمة الفائضة هو ان السندات الحكومية توضع لدى المصارف بسعر اعلى من سعر السوق.

يُعتقد ان العلاقة النظرية بين الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص انها علاقة سلبية في اطار الجدل الاقتصادي المالي وعلى الرغم من ذلك فأنها على الأقل من الناحية النظرية يمكن القول بأن الاقتراض الحكومي يكون عالي في القطاع المصرفي الذي بدوره لا يكون له تأثير كبير على الائتمان الخاص .

وعلى سبيل المثال توجد حجة شائعة بأنه عندما يكون لدى المصارف سيولة فائضة فإن الإقراض العالي للحكومة قد لا يؤدي الى انخفاض كبير في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أي ان درجة المزاحمة Crowding out تعتمد على الاستجابة الداخلية للمصارف من ناحية منح القروض للحكومة، وفي بعض الاحيان قد يؤدي الاقتراض الحكومي بعدم قيام المصارف بأقراض القطاع الخاص الذي يعتبر اكثر خطورة نسبياً على الدول وخاصة النامية منها ( Kumhof & Tanner 2005:12 ).

## **الفصل الثالث**

### **الاطار العملي**

#### **وصف متغيرات الدراسة**

#### **الاطار النظري للنموذج القياسي المستخدم**

#### **قياس العلاقة السببية بين الاقتراض**

#### **الحكومي وتحليلها من المؤسسات المصرفية**

#### **والكسل المصرفي**

## الفصل الثالث

## الاطار العملي

## تمهيد

تُستخدم النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية المختلفة تحليلاً كمياً , وأن نماذج الاقتصاد القياسي بات استخدامهما في تحليل المشاكل الاقتصادية المختلفة والدورات الاقتصادية والتصدي للآزمات الاقتصادية ومعالجتها والتخفيف من حدتها , وأيضاً في تحليل الصدمات الاقتصادية ودراستها التي تحدث في مختلف المتغيرات الاقتصادية, وللقضاء على مشاكل الانحدار الزائف , Spurious Regression, وفي هذا الفصل من الدراسة تم الاستعانة بحزمة من الاختبارات المعتمدة في الاقتصاد القياسي الحديث الذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية (Time series) من حيث خاصية السكون (stationary) والاختبارات القياسية الملائمة في الأجل القصير والطويل , مثل اختبار استقراريه السلسلة الزمنية لـ ديكى - فولر الموسع (Augment Dickey – Fuller) وفيليبس-بيرون (Phillips-Perron) وتم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (Autoregressive distributed lag model) والذي يتم عن طريقه تقدير أنموذج (ARDL) لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test) واختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الإضافة إلى اختبارات الأخرى للتأكد من خلو النماذج المقدره من المشاكل القياسية , مثل اختبار خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation)



Heteroskedasticity Test: واختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار (LM Test),  
(ARCH).

وسيجري مناقشة وصف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الأنموذج، وصياغتها بمعادلات رياضية، وتقدير معلمات النماذج المستخدمة في هذه الدراسة عن طريق استخدام برمجية **Eviews12** وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكما يأتي: -

**المبحث الاول: وصف متغيرات الدراسة.**

**المبحث الثاني: الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم.**

**المبحث الثالث: قياس العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي وتحليلها من**

**المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي**

## المبحث الاول وصف متغيرات الدراسة

تضمن هذا المبحث وصف لمتغيرات الدراسة المفسرة والمعتمدة للمصارف العراقية عينة الدراسة ومن ثم عرض الخصائص الإحصائية للمتغيرات كما يأتي:

### المطلب الأول: متغيرات الدراسة والاحصاء الوصفي للبيانات.

اولاً: متغيرات الدراسة: اشتملت الدراسة على مؤشرات الاقتراض الحكومي (قروض مؤسسات مالية , سندات وزارة المالية ، حوالات خزينة لدى المصارف ) كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الكسل المصرفي (الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية ، الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية ) كمتغيرات تابعة للقطاع المصرفي العراقي وتم الاعتماد على البيانات الشهرية للمدة 2016- 2022 وتم استخدام برنامج (Eviews12).

### الجدول (2): وصف متغيرات الدراسة

توصيفه	اسم المتغير	رمز المتغير	
متغيرات مفسره ( الاقتراض الحكومي )	قروض مؤسسات مالية	X1	-1
	سندات وزارة المالية	X2	-2
	حوالات خزينة لدى المصارف	X3	-3
متغيرات معتمدة ( الكسل المصرفي )	الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية	Y1	-4

	الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية	Y2	-5
--	---	----	----

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى توصيف النموذج

### ثانيا: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

في البدء نقوم بتوصيف بيانات الدراسة احصائيا ومعرفة طبيعة وخصائص هذه البيانات حيث

تبين هذه الاختبارات الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) والحد الاعلى (Maximum)

والحد الادنى (Minimum) والانحراف المعياري (Std. Dev.) كما في الجدول الاتي :

الجدول (3) خصائص الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للمدة 2016-2022

	Y1	Y2	X1	X2	X3
Median	21042213	3305396.	10546233	1755519	11877912
Maximum	30743553	7383184.	15962934	2355519	16538162
Minimum	18180970	2654868.	8651508	1555519	5562731.
Std. Dev.	5106672	2117270.	3126553	323669.4	4958331.
Observations	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12).

يظهر من الجدول أعلاه القيم التي وصلت اليها مؤشرات الكسل المصرفي (الائتمان النقدي المقدم

للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية Y1, الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة

الممنوح من قبل المصارف التجارية Y2) كمتغيرات تابعة ومؤشرات الاقتراض الحكومي ( قروض

مؤسسات مالية X1, سندات وزارة المالية X2 , حوالات خزينة لدى المصارف X3 ) كمتغيرات

مستقلة.

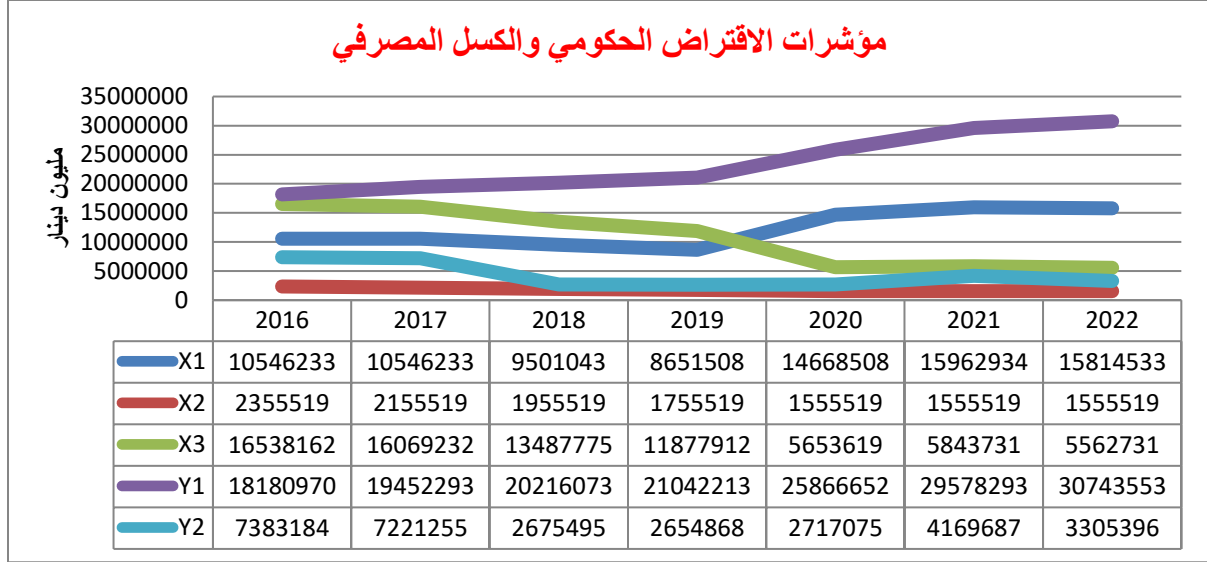
و سجل مؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y1) للمدة 2016-2022 اعلى قيمة عام 2022 بلغت (30743553) وأدنى قيمة عام 2018 بلغت (18180970) وبمتوسط بلغ (21042213) وانحراف معياري بلغ (5106672) كما في الشكل التالي:

أما مؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) اعلى قيمة بلغت (7383184) وذلك في عام 2016 وأدنى قيمة عام 2019 بلغت (2654868)، وبمتوسط بلغ (3305396) وانحراف معياري بلغ (2117270).

أما مؤشرات الكسل المصرفي وإذا سجل مؤشر قروض مؤسسات مالية (X1) اعلى قيمة عام 2021 اذ بلغت (15962934) وأدنى قيمة عام 2019 بلغت (8651508)، وبمتوسط بلغ (1755519) وانحراف معياري بلغ (3126553).

كذلك سجل مؤشر سندات وزارة المالية (X2) اعلى قيمة عام 2016 اذ بلغت (2355519) وأدنى قيمة عام بنفس النسبة لثلاث سنوات 2020, 2021, 2022 بلغت (1555519)، وبمتوسط بلغ (1755519) وانحراف معياري بلغ (323669.4).

أما مؤشر حوالات خزينة لدى المصارف (X3) بلغت اعلى قيمة عام 2016 اذ بلغت (16538162) وأدنى قيمة عام 2022 بلغت (5562731)، وبمتوسط بلغ (11877912) وانحراف معياري بلغ (4958331).



الشكل (6)

مسار تطور مؤشرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Excel 2016).

## المبحث الثاني

## الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم

## أولاً: اختبارات السكون أو جذر الوحدة Tests Stationary Or Unit Root.

بحسب طبيعة السلسلة الزمنية يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية الساكنة غير ساكنة، ويمكن تعريف السلسلة الزمنية الساكنة بأنها السلسلة التي تبقى دون ان يتغير المتوسط فيها عبر مدة زمنية طويلة نسبياً، أي ان السلسلة خالية من الاتجاه نحو الزيادة أو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير الساكنة فهي تلك السلسلة التي تعاني من تغير مستوى المتوسط فيها باستمرار، أي انها تتصف بالاتجاه العام. (الرملي, 2022, 96).

ويوجد العديد من الاختبارات الحديثة التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود سكون للسلسلة الزمنية، اي لفحص خاصية السكون بين المتغيرات الاقتصادية، ومن اهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هي:

## 1- اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-fuller 1981.

يعدّ اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) من الاختبارات المستخدمة على نطاق واسع في بيان مدى سكون السلسلة الزمنية، وذلك لتجنب مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، اي عند عدم وجود سكون لبيانات السلسلة الزمنية عند المستوى Level يمكن أخذ الفرق (الاول) ويأخذ اختبار ديكي- فولر الموسع الصيغ الآتية كما يأتي: (الخولاني, 2019, 109).

• لا يوجد حد ثابت ولا اتجاه عام (No Trend And No Intercept).

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k P_i Y_{t-i} + u_t \dots\dots\dots 1$$

$\Delta Y_t$ : التغير في المتغير التابع (المعتمد) للزمن  $t$ .

$\rho, \lambda$ : معاملات المتغيرات المستقلة .

$Y_{t-i}$ : المتغير المستقل للتباطؤ  $t-1$ .

$K$ : درجات الابطاء.  $U_t$ : حد الخطأ العشوائي.

• وجود حد ثابت واتجاه عام (Trend And Intercept).

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \rho_i Y_{t-i} + u_t \dots \dots \dots 2$$

$a$ : الحد الثابت.

$\beta t$ : الاتجاه العام.

• وجود حدث ثابت فقط (Intercept).

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \rho_i Y_{t-i} + u_t \dots \dots \dots 3$$

ويتم الحصول على القيمة الحرجة (الجدولية) لهذه المعاملات أما عن طريق جداول اعدت لهذا الغرض او عن طريق البرامج الجاهزة وبعدها نقارن بين القيمة المحسبة والقيمة الجدولية لكي نتخذ القرار، أنقبل الفرضية البديلة (السلسلة ساكنة) ام نقبل فرضية العدم (السلسلة غير ساكنة) وللتأكد من ان السلسلة الزمنية المستخدمة في التقدير تعاني من جذر الوحدة أم لا؟ وهو أمر سهل باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع مع ملاحظة ما يلي: - (الرملي, 2020, 73).

• الفرضية البديلة (Alternative hypothesis):  (توفر السكون في السلسلة

الزمنية, عدم وجود جذر وحدة) .  $H_1: B = 1$ .

- فرضية العدم (Null hypothesis) ← (عدم توفر السكون في السلسلة الزمنية  
وجود جذر وحدة) ←  $H_0: B = 0$ .

ويتم قبول أو رفض الفرضيتين علاه عن طريق مقارنة القيمة الاحتمالية (P - value) مع المستوى المعنوي (1% أو 5% أو 10%) \* فإذا كانت القيمة الاحتمالية تقل أو تناظر مثلا (5%) فأنا يجب ان نقبل الفرضية البديلة (توفر السكون) ونرفض فرضية العدم (عدم توفر السكون)، وبالعكس إذا كانت القيمة الاحتمالية تزيد أو تناظر مثلا (5%) فأنا يجب ان نقبل الفرضية البديلة (توفر السكون) ونرفض فرضية العدم (عدم توفر السكون)، وهذا الامر يتطلب القيام بأجراء اختبار الفرق الاول واعادة الالية نفسها.

## 2- اختبار فيليبس - بيرون 1988 (P-P) Philips - Perron:

على الرغم من الاستعمال الواسع لاختبار ديكي- فولر الا انه يعاني من بعض المشاكل، لذا يستعمل اختبار اخر وهو اختبار فيليبس- بيرون (p-p) لان قدرته أفضل وأدق في تحديد مدى استقراريه السلاسل

الزمنية، ويختلف اختبار فيليبس- بيرون عن اختبار ديكي- فولر الموسع بكونه لا يأخذ بنظر الاعتبار القيم المتباطئة للفروق وانما يقوم باستخدام التصحيح غير المعلمي. (علوان, 2021, 158).

ان اختبار فيليبس -بيرون (p-p) يعد أكثر دقة من اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) في العينات صغيرة الحجم، ومن الافضل ان يتم الاعتماد على نتائج اختبار (p-p) عند تضارب أو عدم



تجانس نتائج الاختبارين ويتطلب اختبار فيليبس-بيرون (p-p) تقدير المعادلة التي تكتب على الوجه الآتي.

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots 4$$

كما ينبغي ان نشير الى ان اختبار فيليبس-بيرون (p-p) لا يختلف عن اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) من حيث استخدام الفرضيتين السابقتين ذكرهما (البديلة أو العدم) وكذلك يتم استخدام القيم الحرجة نفسها (الرملي, 2020, 73).

ثانيا: اختبارات السببية (causality).

**1- اختبار سبب كرانجر - Test of Granger causality (1969) للفترة القصيرة.**

يستعمل اختبار **Granger causality** في معظم دراسات السلاسل الزمنية في الاجل القصير , ويطلق على هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على ان التغير في القيم الحالية والسابقة لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر بمعنى ان التغير في قيم (xt) الحالية والسابقة يسبب التغير في قيم (yt)<sup>1</sup> وهذا الاختبار يستخدم لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون ان هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن بسبب تأثيرها بظروف وعوامل أخرى مختلفة وعلى الرغم من ذلك فان هناك مدة للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في الاستجابة للمتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة او يحصل العكس تماما.

هناك أربع حالات لاختبار يمكن ان نعبر عنها كما يأتي: - (Gebhard, 2008, 96).

الاتجاه الأحادي للسببية ← التسبب من اتجاه واحد بين متغيرين (X & Y) ممتد من X الى Y بسبب معنوية معلمة المتغير X وتكتب (X → Y).

الاتجاه الأحادي للسببية المعاكس للحالة الاولى ← التسبب من اتجاه واحد بين متغيرين (X & Y) ممتد من Y الى X بسبب معنوية معلمة المتغير Y وتكتب (Y → X).

السببية الثنائية الاتجاه (التغذية العكسية) ← للمتغيرين (X & Y) كلاهما يسببان في الآخر بسبب معنوية معلمتهما المتغير وتكتب (X ↔ Y). (الخولاني , 2019 , 109)

انعدام السببية الثنائية الاتجاه (الاستقلالية) ← تنعدم العلاقة السببية بين متغيرين (X & Y) عندما يتم اثبات عدم معنوية معلمة المتغيرات وتكتب (X — Y).

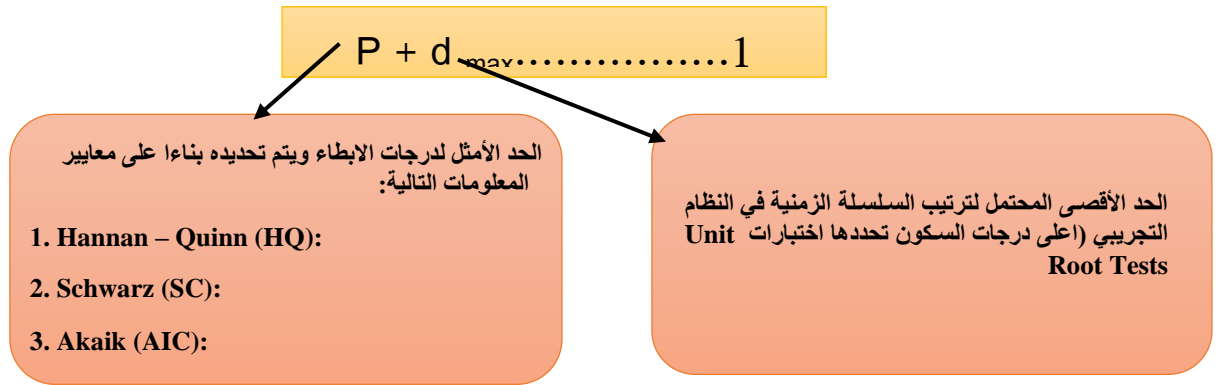
## 2- اختبار سببية (1995) Toda – Yamamoto:

اقترح كل من **Toda – Yamamoto** عام 1995 اجراء منهجية جديدة تعد تطورا لمنهجية Granger causality<sup>1</sup> وقد جاء اختبار سببية Toda & Yamamoto أو ما تسمى بـ Test of (Non Granger causality) ليغطي النقص الحاصل في سببية Granger causality الذي يفترض وجود سلاسل زمنية ساكنة ولاسيما عند المستوى  $I(0)$  وهو اختبار متحيز ومتعلق بوجود تكامل مشترك حسب نظرية التمثيل لـ Granger ان اختبار Toda – Yamamoto يستخدم بغض النظر عما اذا كان هناك تكامل مشترك ام لا, كما ان هناك مشكلة شائعة في نتائج اختبار سببية Granger causality وهي احتمال وجود اتجاهات عشوائية بين المتغيرات الامر الذي يجعل العلاقة بينهما غير دقيقة أو قد تكون مزيفة , ان اختبار Toda – Yamamoto انطلق ليعالج اختلاف رتب التكامل المختلفة ويقوم هذا الاختبار ببناء على مفهوم نموذج VAR

المعزز Augmented واختبار والد المعدل Modified Wald والامر المهم الذي يجب الإشارة اليه ان اختبار Toda – Yamamoto يأخذ بعين الاعتبار السلاسل الزمنية ذات الدرجات المختلفة كأن تكون مستقرة في  $I(0)$  او عند  $I(1)$  او عند  $I(2)$  كما ان هذا الاختبار يأخذ السلاسل الزمنية ذات الرتب نفسها , أما فيما يخص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات لهذا الاختبار فانه يتم للحالات نفسها التي اسلفت في اختبار Granger causality ويقوم اختبار Toda – Yamamoto بمقارنة القيمة الاحتمالية ب المستوى 5% فاذا كانت P-value أعلى من 5% فهذا يعني يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات أما اذا كانت اقل من 5% فأننا نقبل فرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرات (الخواني, 2019,

(112)

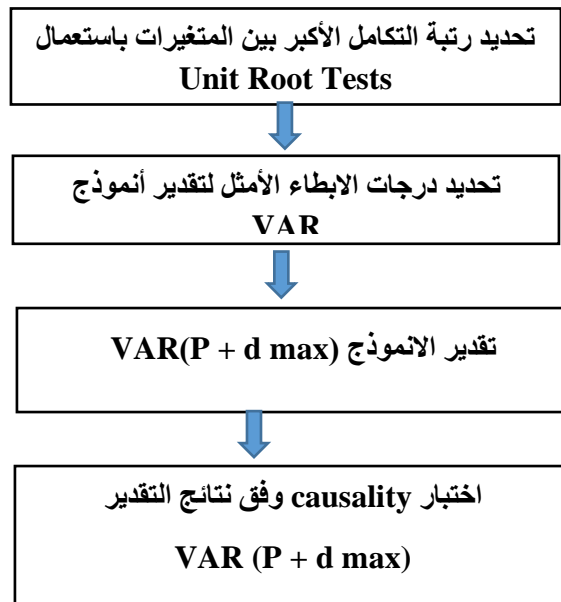
ويقوم اختبار Toda – Yamamoto بتقدير الصيغة التي تكتب كما يلي:



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الشرح في أعلاه لاختبار Toda & Yamamoto.

الشكل (7) معادلة Toda – Yamamoto

وأخيرا يمكن لتلخيص اختبار Toda – Yamamoto وفق المخطط التالي:



الشكل (8)

مراحل اختبار سببية Toda – Yamamoto كما يلي:

المصدر: الخولاني، سيف علي يحيى، تأثير تمويل الانفاق العام في تحديد عرض النقد في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، 2019، ص 113.

### ثالثاً: أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

يعدّ أنموذج ARDL من الأساليب الحديثة المستخدمة في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاص بالسلاسل الزمنية وهو اختصاراً ( Approach to Cointegration The Autoregressive Distributed Lag). ويهدف أنموذج ARDL الى دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ظهر النموذج في القرن الماضي وتم تطويره من قبل (Pesaran)، Shin، عام 1999 و (Pesaran et al) عام 2001، ويتألف هذا الأنموذج من شقين هما (AR) الانحدار الذاتي عندما يتم تفسير المتغير التابع بالقيم السابقة له والشق الثاني (DL) عندما يتم تفسير المتغير التابع بواسطة القيم المؤخرة للمتغيرات المستقلة، وهذا يعني ان أنموذج ARDL هو انموذج خطي معلمي، (العبدلي، 2018، 291).

تم استعمال نهج التكامل المشترك مثل اختبار (Johansen -1992) واختبار (Johansen-) Juselius (1990) على نطاق واسع لإقامة علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية، ويتطلب التكامل المشترك وفق هذين الاختبارين دمج المتغيرات بنفس الترتيب، إذا لم يكن ترتيب التكامل بين المتغيرات  $I(1)$  فلا يمكن تأسيس علاقة طويلة الاجل بينهما، فضلاً عن ذلك تعتمد نتائج هذه الاختبارات الى حد كبير على اختيار طول التأخير الأمثل، والذي لا يمكن تحديده بشكل قاطع. يتغلب أنموذج ARDL على هذه المشكلة عن طريق اجراء اختبار الحدود Bound Test , لإقامة علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج، ويتميز أنموذج ARDL عن الاختبارات السابقة بمجموعة من المميزات أو الصفات يمكن أدرجها بالنقاط الاتية: (منشد، 2022، 394).

1- يمثل أنموذج ARDL أفضل بديل للتكامل المشترك لانه ليس شرطاً ان تكون البيانات ساكنة (مستقرة) من الدرجة نفسها، بل يمكن استخدامه إذا كانت البيانات ساكنة عن المستوى  $I(0)$  أو تسكن عند الفرق الاول  $I(1)$  ، بينما يتم تعطيل اجراء اختبار ARDL إذا كانت البيانات ساكنة عند الفرق الثاني  $I(2)$  .

2- ان أنموذج ARDL يشترط ان يكون المتغير التابع ساكناً عن الفرق الاول  $I(1)$  .

3- ان أنموذج ARDL قادر على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات المعتمدة. ان أنموذج ARDL يأخذ عدد كافياً من درجات الابطاء (Lag) بشكل تلقائي.

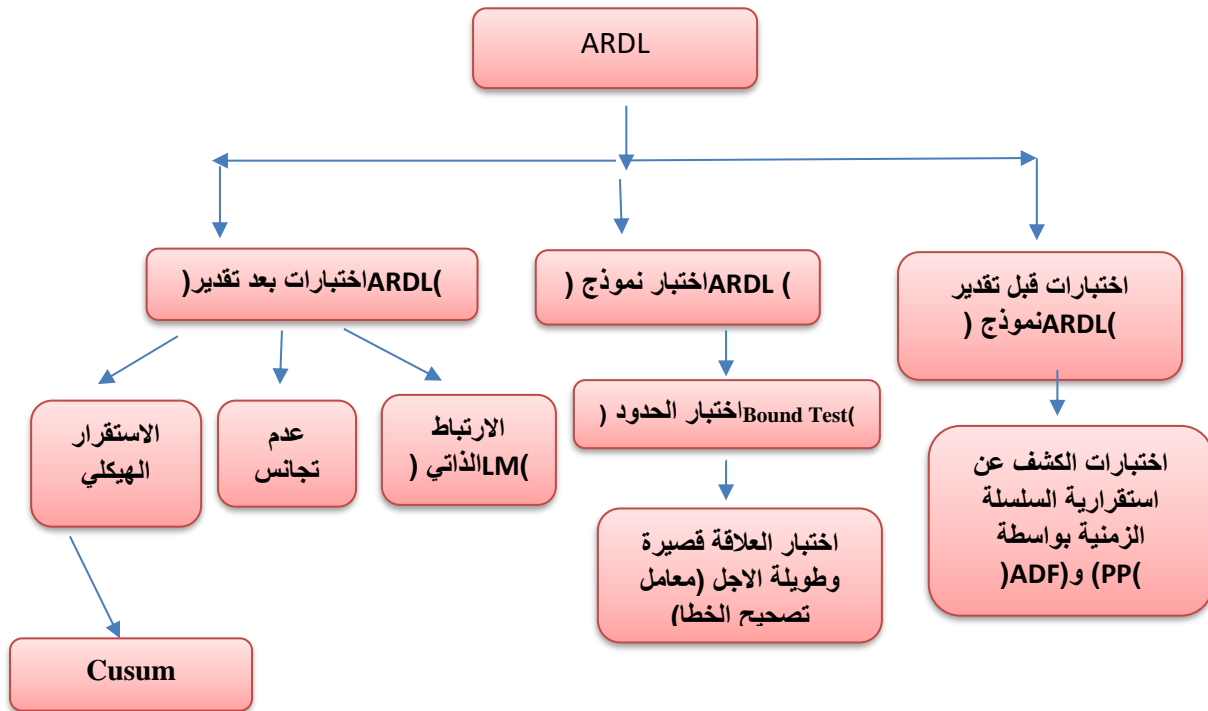
4- ان أنموذج ARDL يساعد في التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلة الارتباط الذاتي.

5- ان أنموذج ARDL يمكن استخراجه من العينات الصغيرة نسبياً. (الالوسي، ، 2013,70).

6- ان استخدام أنموذج ARDL يساعد في تقدير مكونات الأجلين القصير والطويل معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين.

وفقاً لاختبار ARDL يتم اختبار الحدود (Bound Test) لاختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنّة أو الموزعة، وهو يستعمل لاختبار إحصائية المستويات المبطنّة للمتغيرات المعنية في أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وهو اختصار (Unrestricted Error Correction Model) حيث قام (Narayan) لعام 2004 بوضع حدين من القيم الحرجة (الأعلى والادنى) لإحصاء F الذي يختبر الفرضية البديلة (التي تقضي بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات) مقابل فرضية العدم (التي

تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات). إذ يفترض الحد الأعلى بان كل المتغيرات متكاملة من الدرجة  $I(1)$  بمعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بينما يفترض الحد الأدنى ان كل المتغيرات متكاملة من الدرجة  $I(0)$  بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المعنية , فاذا كانت قيمة الإحصائية لـ  $F$  اكبر من قيمة الحد الأعلى دل ذلك على وجود تكامل مشترك ووجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات وهذا يعني نقبل بالفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل نرفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل أما اذا كانت القيمة الإحصائية لـ  $F$  اقل من قيمة الحد الأدنى دل ذلك على عدم تكامل مشترك أي عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات أما اذا وقعت قيمة  $F$  بين قيمة الحدين الأعلى والادنى فأن النتيجة تكون غير حاسمة (الالوسي، , 70,2013) ويمكن عمل مخطط يوضح خطوات اختبارات نموذج (ARDL) السابقة.



الشكل (9)

خطوات اختبارات نموذج (ARDL)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على توصيف النموذج القياسي.



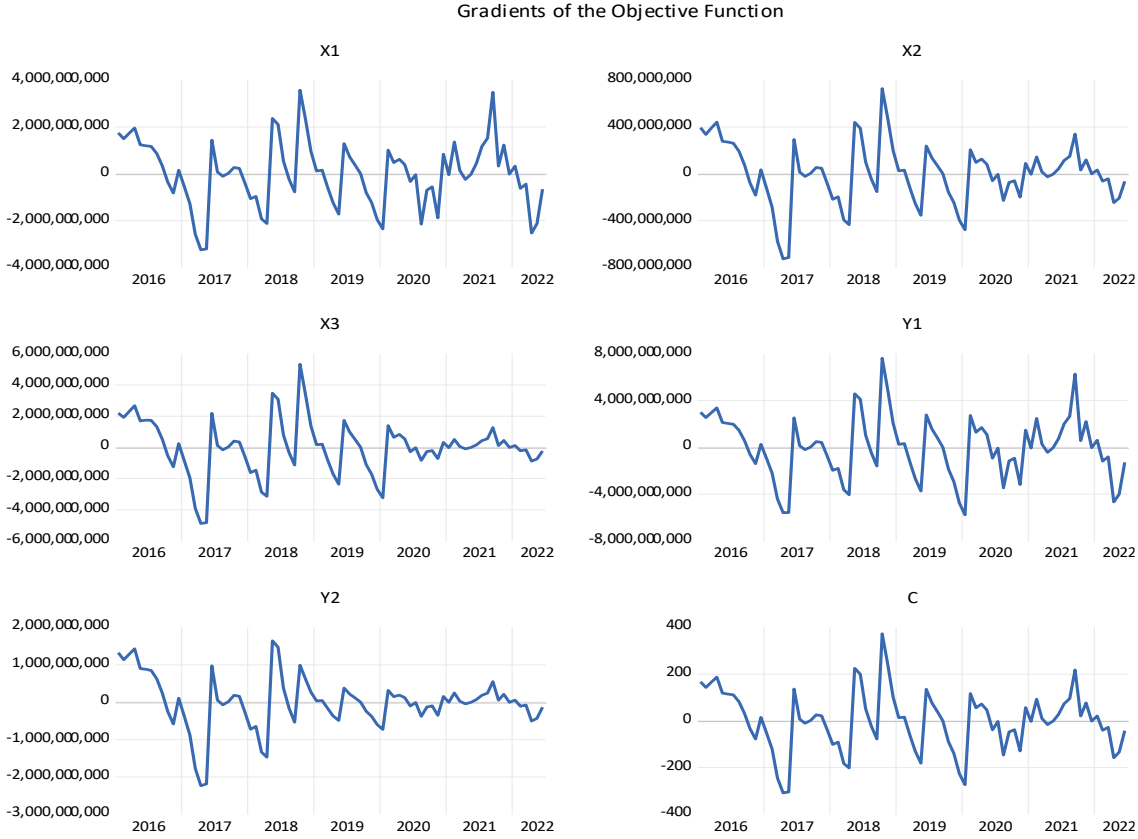
### المبحث الثالث

## قياس وتحليل العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي

يتم في هذا المبحث قياس العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي ، ومن ثم قياس أثر العلاقة القصيرة وطويلة الأجل بينها إذ أن التغيرات الحاصلة في الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية لها تأثيرات على الكسل المصرفي.

**المطلب الاول: نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:**

أولاً: الرسم البياني للسلاسل الزمنية:



الشكل (10)

الرسم البياني لسكون السلاسل الزمنية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

قبل إخضاع السلسلة الزمنية لأي اختبار فمن الضروري تمثيلها بيانياً بدلالة الزمن لمعرفة نوع وطبيعة هذه السلسلة، إذ أن المنحنى البياني للسلاسل الزمنية يعد بمثابة إشارة أولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، فمثلاً إذا كان هذا المنحنى يظهر اتجاهها عاماً (إلى الأعلى أو إلى الأسفل) فإن ذلك يشير إلى أن السلسلة الزمنية غير ساكنة، أي أن متوسطها يكون متغير عبر الزمن، وهذا ما يوضحه الشكل (10).

ثانياً: اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)

يمكن ان نستدل عن طريق اختبار (ADF) إذا كانت المتغيرات المدرجة لا تتمتع بصفة الاستقرارية وتعاني من جذر وحدة، ومن ثم هنا ان نقبل فرضية العدم ( $H_0=0$ ) ورفض الفرضية البديلة، أما إذا كانت المتغيرات لا تعاني من جذر وحدة وتتمتع بصفة الاستقرارية، وهنا سوف نقبل الفرضية البديلة ( $H_1 =1$ ) ونرفض فرضية العدم.

الجدول (4)

اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الدراسة

Augmented Dickey-Fuller test statistic						
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير قبل اخذ الفرق						
		Y1	Y2	X1	X2	X3
With Constant	t-	1.920655	-	-	--	-
	Statistic		1.418923	1.386710	0.916058	0.321547
	Prob.	0.9998	0.5688	0.5621	0.7782	0.9159
With Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	1.208870	1.645381	1.686617	2.310867	2.816414
	Prob.	0.9014	0.7656	0.7479	0.4229	0.1961
Without Constant & Trend	t-	4.242040	-	0.688180	-	-
	Statistic		1.493095		2.167902	1.150063
	Prob.	1.0000	0.1259	0.8622	0.4694	0.2260
		NO	NO	NO	NO	NO

نتائج اختبار جذر الواحد لكل متغير بعد اخذ الفرق الأول						
With Constant	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	9.755332	8.670397	8.669143	9.094277	6.002131
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
With Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	10.58342	8.669433	8.693008	9.056590	6.068096
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	2.724603	8.621955	8.642255	8.660254	5.891491
	Prob.	0.0070	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

يظهر عن طريق الجدول اعلاه أن نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) ان متغيرات الدراسة لم تستقر عن المستوى (Level) الامر الذي قادنا الى اتخاذ الفرق الاول (1) كما في الجدول (4).

### ثالثاً: فليبس - بيرون (P-P) Philips – Perron (P-P).

يعدّ اختبار (P-P) أكثر دقة في العينات صغيرة الحجم من اختبار (ADF) ونتيجة لذلك سوف نقوم بعرض نتائج (P-P) إذا نلاحظ ان جميع المتغيرات لم تستقر عن المستوى (Level) الامر الذي قادنا الى اتخاذ الفرق الاول (1) كما في الجدول (5).

الجدول (5)

نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron test statistic

Phillips-Perron test statistic						
نتائج اختبار جذر الواحد لكل متغير قبل اخذ الفرق						
		Y1	Y2	X1	X2	X3
With Constant	t-	2.365622	-	-	-	-
	Statistic		1.417912	0.689738	0.882492	0.069373
	Prob.	1.0000	0.5693	0.8426	0.7888	0.9484
With Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	1.026183	1.645381	1.696925	2.348708	2.767815
	Prob.	0.9338	0.7656	0.7433	0.4031	0.2136
Without Constant & Trend	t-	4.628925	-	0.694212	-	-
	Statistic		1.500606		2.537111	1.143334
	Prob.	1.0000	0.1242	0.8634	0.0117	0.2284
		NO	NO	NO	**	NO
نتائج اختبار جذر الواحد لكل متغير بعد اخذ الفرق الأول						
With Constant	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	9.709914	8.670268	8.669143	9.163448	5.950423

	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
<b>With</b>	<b>t-</b>	-	-	-	-	-
<b>Constant</b>	<b>Statistic</b>	<b>10.60461</b>	<b>8.671617</b>	<b>8.693000</b>	<b>9.130012</b>	<b>5.985454</b>
<b>&amp; Trend</b>	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
<b>Without</b>	<b>t-</b>	-	-	-	-	-
<b>Constant</b>	<b>Statistic</b>	<b>8.487005</b>	<b>8.621970</b>	<b>8.642255</b>	<b>8.660254</b>	<b>5.930434</b>
<b>&amp; Trend</b>	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		<b>***</b>	<b>***</b>	<b>***</b>	<b>***</b>	<b>***</b>

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

### المطلب الثاني: اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

#### أولاً: اختبار سببية كرانجر (Granger Causality Tests) قصيرة الاجل.

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة ويظهر هذا الاختبار

اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين وعن طريق الاحتمالية (Prob) لقيمة

(F) الإحصائية نستطيع ان نحدد اتجاه العلاقة السببية فاذا كانت (Prob) أكبر من 5% نقبل

فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة بعدم وجود علاقة سببية أما إذا كانت (Prob) اقل من 5%

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

1- العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية.

الجدول (6): نتائج العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص


Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/26/22 Time: 14:21			
Sample: 2016M01 2022M06			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y1	77	0.00506	0.9435
Y1 does not Granger Cause X1	77	5.85450	0.0180
X2 does not Granger Cause Y1	77	1.73441	0.1919
Y1 does not Granger Cause X2	77	0.09130	0.7634
X3 does not Granger Cause Y1	77	1.23405	0.2702
Y1 does not Granger Cause X3	77	3.70319	0.0058

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

\*- الجدول اعلاه يوضح نتائج السببية لكرانجر اذ تظهر علاقة سببية باتجاه واحدة بين (Y1) و (X1,X3) حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من 5% بمعنى ان التغير في (Y1) يسبب تغير في (X1,X3) أما بقية المتغيرات نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بالاتجاهين وذلك بسبب تجاوز احتمالية (F) حاجز 5%.

2- العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية.

الجدول (7): نتائج العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/26/22 Time: 14:33			
Sample: 2016M01 2022M06			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y2	77	0.23448	0.6297
Y2 does not Granger Cause X1		1.95766	0.1659
X2 does not Granger Cause Y2	77	2.59204	0.1117
Y2 does not Granger Cause X2		1.52875	0.2202
X3 does not Granger Cause Y2	77	0.01686	0.8970
Y2 does not Granger Cause X3		7.48932	0.0078

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

\* - الجدول اعلاه يوضح نتائج السببية لكرانجر اذ تظهر علاقة سببية باتجاه واحدة بين (Y2) و (X3)، حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من 5% بمعنى ان التغير في (Y2)



يسبب تغير في (X3) أما بقية المتغيرات فنلاحظ عدم وجود علاقة سببية بالاتجاهين وذلك بسبب تجاوز احتمالية (F) حاجز 5%.

**ثانيا: اختبار العلاقة السببية تودا وياما موتو (1995) Toda – Yamamoto**  
طويلة الاجل.

1- العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية في الاجل الطويل.

ان اختبار السببية Toda – Yamamoto تعتبر منهاجا تجريبيا لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها، وبهذا سوف نستعمل منهجية تودا وياما موتو Toda Yamamoto – المبنية على أنموذج  $VAR (P + d_{max})$  المعزز لبيان اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الاقتراض المصرفي كمتغيرات مستقلة (X1,X2,X3) مع مؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y1) ولغرض اجراء اختبار السببية Toda – Yamamoto لابد من تتبع الخطوات الاتيه: -

اولا: فيما سبق تبين ان المتغيرات سكنت عند الفرق الاول (1) وهذا التسكين قد حددته نتائج اختبار ديكي فولر أو فيليبس بيرون وبهذا يمكن الاخذ بالحسبان بان (dmax) هي مساوية للصفر أي ان (dmax = 1) وهي اعلى درجات السكون للمتغيرات التي حددتها اختبارات السكون.

ثانياً: في هذه المرحلة يتم تحديد قيمة (P) وهي الحد الأمثل لدرجات الابطاء لأنموذج VAR ويتم ذلك عن طريق معايير المعلمات HQ, SC, AIC والجدول الآتي يوضح نتائج تحديد درجات الابطاء الزمني الأمثل للأنموذج.

الجدول (8): نتائج تحديد درجات الابطاء الزمني الأمثل للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y1 X1 X2 X3						
Exogenous variables: C						
Date: 11/26/22 Time: 16:16						
Sample: 2016M01 2022M06						
Included observations: 76						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 4609.45 0	NA	6.26e+47	121.4066	121.5293	121.4556
1	- 4214.81 2	737.3500	2.95e+43	111.4424	112.0558	111.6876
2	- 4157.25 0	101.491 9*	9.91e+42 *	110.3487 *	111.4527 *	110.7899 *

<b>* indicates lag order selected by the criterion</b>			
<b>LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)</b>			
<b>FPE: Final prediction error</b>			
<b>AIC: Akaike information criterion</b>			
<b>SC: Schwarz information criterion</b>			
<b>HQ: Hannan-Quinn information criterion</b>			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12)

بعد فحص عدد درجات الابطاء عن طريق الجدول (8) تظهر النتائج بان عدد درجات الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتراض الحكومي (X1,X2,X3) كمتغيرات مستقلة ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y1) كمتغير تابع وهي درجة توافقت عليها كل المعايير أي أن  $P=2$ .

ثالثاً: تعد المرحلة الأخيرة التي تسبق اختبار سببية Toda – Yamamoto واختبار والد المعدل Modified Wald وتقدير أنموذج VAR المعزز augmented وهذا هو المهم حيث يعتمد على مفهومي ( $d_{max}=1$  و  $p=2$ ) حيث تم ذكرهما في المرحلتين (الأولى، والثانية) وبهذا يمكن تقدير صيغة Toda – Yamamoto كالآتي: -

$$P+ d_{max}=3$$

الجدول التالي يظهر نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto

## الجدول (9) نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto

<b>VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests</b>			
<b>Sample: 2016M01 2022M06</b>			
<b>Included observations: 76</b>			
<b>Dependent variable: Y1</b>			
<b>Excluded</b>	<b>Chi-sq</b>	<b>df</b>	<b>Prob.</b>
X1	2.776258	2	0.2495
X2	0.952874	2	0.6210
X3	0.714810	2	0.6995
All	6.589096	6	0.3605
<b>Dependent variable: X1</b>			
<b>Excluded</b>	<b>Chi-sq</b>	<b>df</b>	<b>Prob.</b>
Y1	1.310009	2	0.5194
X2	25.59537	2	0.0000
X3	182.5995	2	0.0000
All	273.5933	6	0.0000
<b>Dependent variable: X2</b>			
<b>Excluded</b>	<b>Chi-sq</b>	<b>df</b>	<b>Prob.</b>
Y1	3.316486	2	0.1905
X1	3.252886	2	0.1966
X3	0.155468	2	0.9252
All	4.796421	6	0.5702
<b>Dependent variable: X3</b>			

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
Y1	6.380400	2	0.0412
X1	6.411073	2	0.0405
X2	0.247279	2	0.8837
All	16.02604	6	0.0136

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

في ضوء الجدول (8) تكشف لنا نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto بعدم وجود تسببات في اغلب الحالات بسبب تجاوز القيم الاحتمالية 5% ويمكن تفسير ذلك بالحالات الاتية:

\*- **عندما تكون المتغير (Y1) متغير تابع:** حيث نلاحظ بعدم وجود علاقة سببية ممتدة من المتغيرات المستقلة مؤشرات الاقتراض الحكومي (X1,X2,X3) الى المتغير التابع الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y1) لان القيم الاحتمالية أكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية متجه من مؤشرات الاقتراض الحكومي الى مؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y1)، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

\*- **عندما يكون المتغير (X1) متغير تابع:** حيث نلاحظ عدم وجود علاقة سببية ممتدة من المتغير المستقل الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجاري (Y1) الى المتغير التابع قروض مؤسسات مالية (X1) لان القيم الاحتمالية أكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة سندات وزارة المالية وحوالات خزينة لدى المصارف (X2,X3) الى المتغير التابع قروض مؤسسات مالية (X1) لان القيم الاحتمالية اصغر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

\* - عندما تكون المتغير (X2) هو المتغير التابع: حيث نلاحظ عدم وجود علاقة سببية ممتدة من المتغيرات المستقلة (Y,X1,X3) الى المتغير التابع (X2) لان القيم الاحتمالية أكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

\* - عندما يكون المتغير (X3) متغير تابع: حيث نلاحظ وجود علاقة سببية ممتدة من المتغيرات المستقلة وحوالات خزينة لدى المصارف (X1) و الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجاري (Y1) الى المتغير التابع وحوالات خزينة لدى المصارف (X3) لان القيم الاحتمالية أصغر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

عدم وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل سندات وزارة المالية (X2) الى المتغير التابع وحوالات خزينة لدى المصارف (X3) لان القيم الاحتمالية اكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

2- العلاقة السببية بين مؤشرات الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية في الاجل الطويل.

ان اختبار السببية Toda – Yamamoto تعتبر منهاجا تجريبيا لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها، وبهذا سوف نستعمل منهجية تودا وياما موتو Toda Yamamoto- المبنية على أنموذج VAR (P + d max) المعزز لبيان اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الاقتراض المصرفي كمتغيرات مستقلة (X1,X2,X3) مع مؤشر الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) ولغرض اجراء اختبار السببية Toda – Yamamoto لابد من تتبع الخطوات التالية- :

اولا: فيما سبق تبين لنا ان المتغيرات سكنت عند المستوى (1) وهذا التسكين قد حددته نتائج اختبار ديكي فولر أو فيليبس بيرون وبهذا يمكن الاخذ بعين الاعتبار بان (dmax) هي مساوية للصفر أي ان (dmax =1) وهي اعلى درجات السكون للمتغيرات التي حددتها اختبارات السكون. ثانيا: في هذه المرحلة يتم تحديد قيمة (P) وهي الحد الأمثل لدرجات الابطاء لأنموذج VAR ويتم ذلك عن طريق معايير المعلمات SC، HQ، AIC والجدول التالي يوضح نتائج تحديد درجات الابطاء الزمني الامثل للأنموذج.

الجدول (10): نتائج تحديد درجات الابطاء الزمني الامثل للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria			
Endogenous variables: Y2 X1 X2 X3			
Exogenous variables: C			

<b>Date: 11/27/22 Time:</b>						
<b>22:19</b>						
<b>Sample: 2016M01 2022M06</b>						
<b>Included observations: 71</b>						
<b>Lag</b>	<b>LogL</b>	<b>LR</b>	<b>FPE</b>	<b>AIC</b>	<b>SC</b>	<b>HQ</b>
<b>0</b>	- <b>4273.542</b>	<b>NA</b>	<b>2.51e+47</b>	<b>120.4941</b>	<b>120.6216</b>	<b>120.5448</b>
<b>1</b>	- <b>3960.725</b>	<b>581.5736</b>	<b>5.88e+43</b>	<b>112.1331</b>	<b>112.7705</b>	<b>112.3866</b>
<b>2</b>	- <b>3916.622</b>	<b>77.02660</b> <b>*</b>	<b>2.68e+43</b> <b>*</b>	<b>111.3415</b> <b>*</b>	<b>112.4887</b> <b>*</b>	<b>111.7977*</b>
<b>3</b>	- <b>3904.590</b>	<b>19.65712</b>	<b>3.03e+43</b>	<b>111.4532</b>	<b>113.1104</b>	<b>112.1122</b>
<b>4</b>	- <b>3900.741</b>	<b>5.854578</b>	<b>4.35e+43</b>	<b>111.7955</b>	<b>113.9626</b>	<b>112.6573</b>
<b>5</b>	- <b>3897.009</b>	<b>5.256119</b>	<b>6.37e+43</b>	<b>112.1411</b>	<b>114.8181</b>	<b>113.2057</b>
<b>6</b>	- <b>3887.991</b>	<b>11.68573</b>	<b>8.17e+43</b>	<b>112.3378</b>	<b>115.5246</b>	<b>113.6051</b>
<b>7</b>	- <b>3880.470</b>	<b>8.898079</b>	<b>1.12e+44</b>	<b>112.5766</b>	<b>116.2734</b>	<b>114.0467</b>
<b>* indicates lag order selected by the criterion</b>						
<b>LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)</b>						
<b>FPE: Final prediction error</b>						



<b>AIC: Akaike information criterion</b>			
<b>SC: Schwarz information criterion</b>			
<b>HQ: Hannan-Quinn information criterion</b>			

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12)

بعد فحص عدد درجات الابطاء عن طريق الجدول (10) تظهر النتائج بان عدد درجات الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتراض الحكومي (X1,X2,X3) كمغيرات مستقلة مع مؤشر الاقتراض الحكومي ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) كمغير تابع وهي درجة توافقت عليها كل المعايير أي أن  $P=7$ .

ثالثا: تعد المرحلة الأخيرة التي تسبق اختبار سببية Toda – Yamamoto واختبار والد المعدل Modified Wald وتقدير أنموذج VAR المعزز augmented وهذا هو المهم حيث يعتمد على مفهومي ( $d_{max}=1$  و  $p=7$ ) حيث تم ذكرهما في المرحلتين (الأولى، والثانية) وبهذا يمكن تقدير صيغة Toda – Yamamoto كالآتي: -

$$P+ d_{max}=8$$

الجدول التالي يظهر نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto

الجدول (11) نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto

<b>VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests</b>	
<b>Date: 11/27/22 Time: 22:23</b>	
<b>Sample: 2016M01 2022M06</b>	
<b>Included observations: 71</b>	

<b>Dependent variable: Y2</b>			
<b>Excluded</b>	<b>Chi-sq</b>	<b>Df</b>	<b>Prob.</b>
X1	4.933101	2	0.0849
X2	2.107623	2	0.3486
X3	2.299102	2	0.3168
All	8.719221	6	0.1900
<b>Dependent variable: X1</b>			
<b>Excluded</b>	<b>Chi-sq</b>	<b>Df</b>	<b>Prob.</b>
Y2	3.165432	2	0.2054
X2	5.104359	2	0.0779
X3	187.7449	2	0.0000
All	267.4367	6	0.0000
<b>Dependent variable: X2</b>			
<b>Excluded</b>	<b>Chi-sq</b>	<b>Df</b>	<b>Prob.</b>
Y2	1.634442	2	0.4417
X1	0.065371	2	0.9678
X3	0.477540	2	0.7876
All	2.611460	6	0.8558
<b>Dependent variable: X3</b>			
<b>Excluded</b>	<b>Chi-sq</b>	<b>Df</b>	<b>Prob.</b>
Y2	1.088555	2	0.5803
X1	1.303940	2	0.5210
X2	0.269492	2	0.8739

All	2.009159	6	0.9189
-----	----------	---	--------

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

في ضوء الجدول (11) تكشف لنا نتائج اختبار سببية Toda – Yamamoto بعدم وجود تسببات في اغلب الحالات بسبب تجاوز القيم الاحتمالية 5% ويمكن تفسير ذلك بالحالات الاتية:

\*- **عندما تكون المتغير (Y2) متغير تابع:** حيث نلاحظ بعدم وجود علاقة سببية ممتدة من المتغيرات المستقلة مؤشرات الاقتراض الحكومي (X1,X2,X3) الى المتغير التابع مؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) لان القيم الاحتمالية أكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية متجه من مؤشرات الاقتراض الحكومي الى مؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

\*- **عندما يكون المتغير (X1) متغير تابع:** حيث نلاحظ عدم وجود علاقة سببية ممتدة من المتغير المستقل مؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) ومؤشر قروض مؤسسات مالية (X2) الى المتغير التابع قروض مؤسسات مالية (X2) لان القيم الاحتمالية أكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل حوالات خزينة لدى المصارف (X3), الى المتغير التابع قروض مؤسسات مالية (X1) لان القيم الاحتمالية اصغر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نرفض

فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

\* - عندما تكون المتغير (X2) هو المتغير التابع: حيث نلاحظ عدم وجود علاقة سببية ممتدة من المتغيرات المستقلة (Y2,X1,X3) الى المتغير التابع (X2) لان القيم الاحتمالية أكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

\* - عندما يكون المتغير (X3) متغير تابع: حيث نلاحظ عدم جود علاقة سببية ممتدة من المتغيرات المستقلة (حوالات خزينة لدى المصارف (X1) و مؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) الى المتغير التابع حوالات خزينة لدى المصارف (X3) لان القيم الاحتمالية أكبر من 5% ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية.

المطلب الثالث: قياس وتحليل اثر الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية على الكسل المصرفي.

اولا: قياس وتحليل أثر مؤشرات الاقتراض الحكومي على الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية:

واستناداً الى نتائج اختبارات جذر الوحدة أعلاه لمتغيرات الدراسة يمكن تطبيق نموذج ARDL , وتبين أن الاختبارات الإحصائية تدل على الجودة النسبية للنموذج المقدر عن طريق معامل التحديد

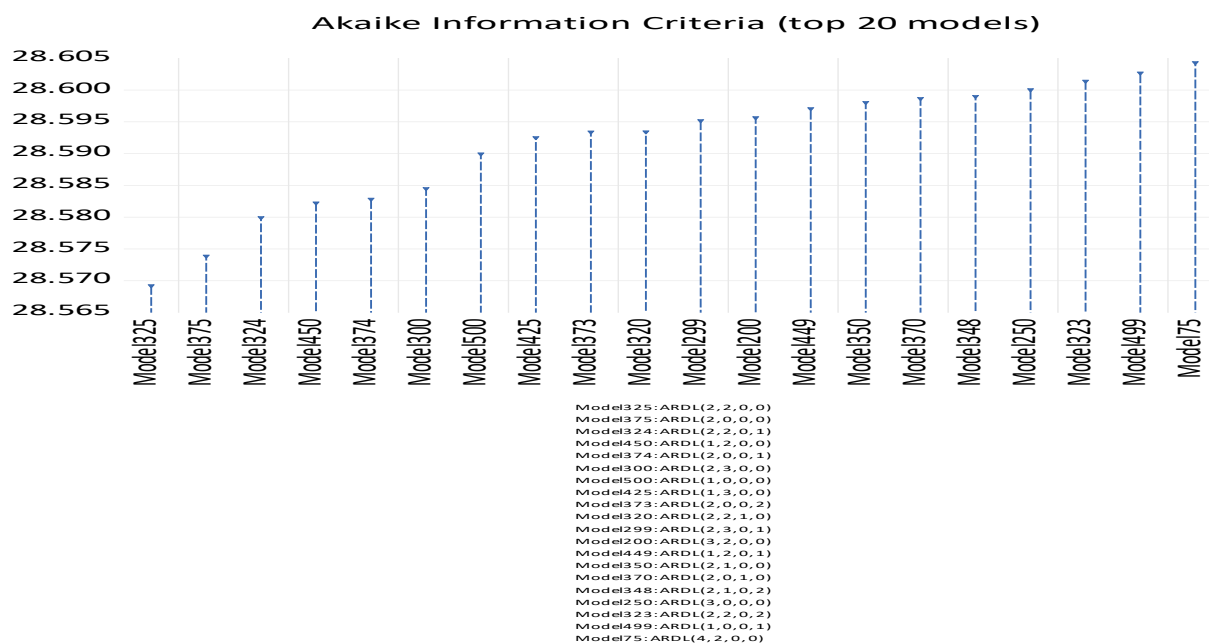
$R^2$ ، حيث توضح أن النموذج يفسر (99%) من التغيرات في المتغير التابع (Y1) نتيجة التغيير في المتغيرات المستقلة، أما (1%) بسبب متغيرات أخرى خارجية، كما تتضح جودة النموذج بحسب اختبار (F) وبمستوى احتمالية أقل من (0.05)، انظر الجدول (12) في ادناه.

الجدول (12) نتائج تطبيق الاولي لنموذج ARDL للمتغير Y1

Dependent Variable: Y1			
Method: ARDL			
R-squared	0.992281	Prob(F-statistic)	0.000000
Adjusted R-squared	0.991486	Durbin-Watson stat	1.933536

الجدول: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

1- نتائج ورسم اختبار اكاكي.



الجدول: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

### الشكل (11)

أكاي قياس وتحليل أثر مؤشرات الاقتراض الحكومي على الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص

2- اختبار العلاقة التوازنية الطويلة الأجل-التكامل المشترك للمتغير (Y1): تظهر نتائج اختبار

التكامل المشترك ، أن احصائية (F) المحسوبة بلغت (5.604879) وهي أكبر من القيمة

الجدولية العظمى البالغة (3.67) عند مستوى احتمالية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل

مشترك بين متغيرات الدراسة.

### الجدول (13) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y1

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.604879		Asymptotic: n=1000	
k	3	10%	2.37	3.2

		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

3- اختبار العلاقة القصيرة الأجل للمتغير (Y1).

الجدول (14)

نتائج العلاقة القصيرة الأجل للمتغير Y1

Dependent Variable: D(Y1)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1877125.	1315935.	0.000000	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.036823	0.042740	-0.861564	0.0020
X1	0.023150	0.043513	0.532018	0.5964
X2	-0.482699	0.479762	-1.006123	0.3179
X3	-0.017678	0.040501	-0.436480	0.6639

الجدول: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

أظهرت نتائج العلاقة قصيرة الأجل ما يلي: -

أ- أظهرت نتائج الجدول أعلاه ان العلاقة في الأجل القصير فشلت بين مؤشرات الاقتراض

الحكومي (X1,X2,X3) كمتغيرات مستقلة و مؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص

الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y1) وذلك بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.

ب- وأظهرت النتائج ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ  $ECM = (-0.036823)$  وهي سالبة

واحتمالية عند مستوى احتمالية اقل (0.05) وهذه النتيجة تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة

طويلة الأجل بين المتغيرات، وان الاختلال في التوازن قصير الأجل في السنة السابقة (t-) يتم تصحيحه عبر (3%) من السنة الحالية (t-1).

4- اختبار العلاقة طويلة الأجل للمتغير (Y1) .

الجدول (15)

نتائج العلاقة طويلة الأجل للمتغير Y1

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
<b>X1</b>	<b>0.628684</b>	<b>0.942610</b>	<b>0.666961</b>	<b>0.5071</b>
<b>X2</b>	<b>-13.10869</b>	<b>13.52275</b>	<b>-0.969380</b>	<b>0.3358</b>
<b>X3</b>	<b>-0.480079</b>	<b>1.157078</b>	<b>-0.414906</b>	<b>0.6795</b>
<b>C</b>	<b>50977196</b>	<b>30034915</b>	<b>1.697265</b>	<b>0.0942</b>
<b>EC = Y1 - (0.6287*X1 -13.1087*X2 -0.4801*X3 + 50977196.2391)</b>				

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

أظهرت نتائج العلاقة طويلة الأجل ما يلي: -

أظهرت النتائج الجدول أعلاه ان العلاقة في الأجل الطويل فشلت بين مؤشرات الاقتراض الحكومي (X1,X2,X3) كمتغيرات مستقلة و مؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y1) وذلك بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5.0%.

5- الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y1):



أ- اختبار عدم تجانس التباين: لقد اظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية (F-Test) عدم معنويتها وعليه نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.

ب- مشكلة الارتباط الذاتي: لقد اظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها وعليه نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي، انظر الجدول (9) في ادناه.

### الجدول (16) نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y1

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.679954	Prob. F(2,70))	0.1938
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.014624	Prob. F(1,74 )	0.9041

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

ثانياً: قياس أثر مؤشرات الاقتراض الحكومي وتحليلها على الائتمان النقدي المقدم

للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية:

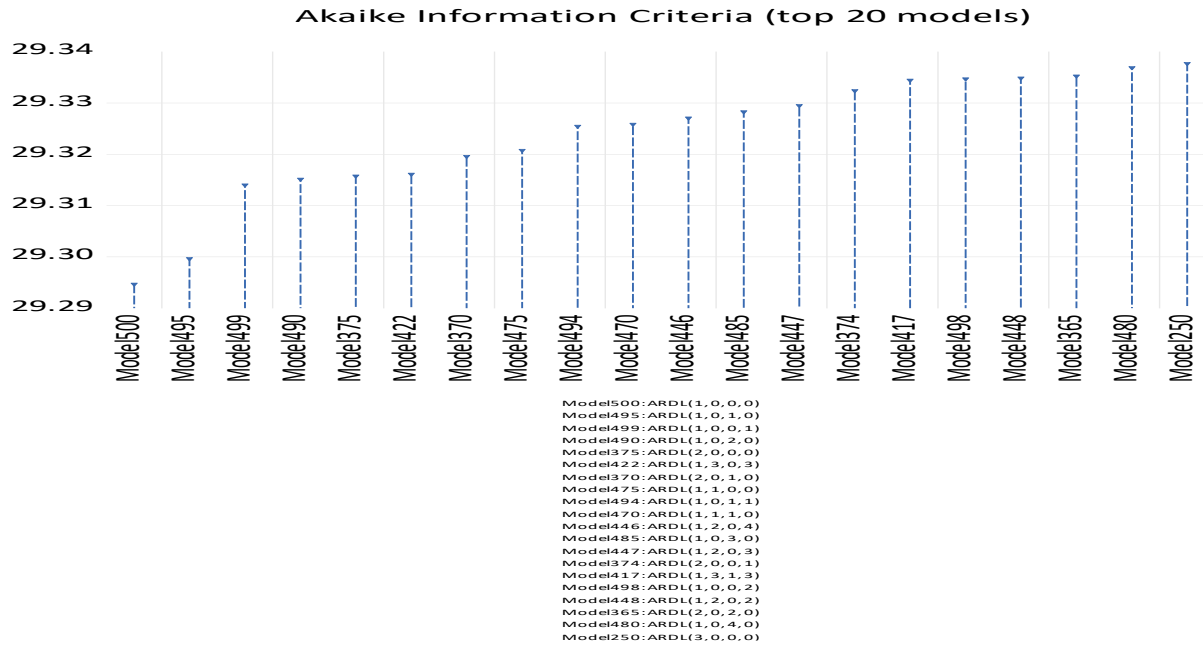
واستناداً الى نتائج اختبارات جذر الوحدة أعلاه لمتغيرات الدراسة يمكن تطبيق نموذج ARDL ، وتبين أن الاختبارات الإحصائية تدل على الجودة النسبية للنموذج المقدر عن طريق معامل التحديد  $R^2$ ، حيث توضح أن النموذج يفسر (94%) من التغيرات في المتغير التابع (Y2) نتيجة التغيير في المتغيرات المستقلة، أما (6%) بسبب متغيرات أخرى خارجية، كما تتضح جودة النموذج بحسب اختبار (F) وبمستوى احتمالية اقل من (0.05)، انظر الجدول (4) في ادناه.

الجدول (17) نتائج تطبيق الاولي لنموذج ARDL للمتغير Y2

Dependent Variable: Y2			
Method: ARDL			
R-squared	0.950203	Prob(F-statistic)	0.000000
Adjusted R-squared	0.947437	Durbin-Watson stat	1.911207

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

1- نتائج ورسم اختبار اكاكي.



الشكل (12)

اكاكي قياس أثر مؤشرات الاقتراض الحكومي وتحليلها على الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

2- اختبار العلاقة التوازنية الطويلة الأجل-التكامل المشترك للمتغير (Y2): تظهر نتائج اختبار التكامل المشترك ، أن احصائية (F) المحسوبة بلغت (2.176451) وهي أصغر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.67) عند مستوى احتمالية (5%) مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (18) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y2

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.176451		Asymptotic: n=1000	
k	3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

3- اختبار العلاقة القصيرة الأجل للمتغير (Y2).

الجدول (19)

نتائج العلاقة القصيرة الأجل للمتغير Y2

Dependent Variable: D(Y2)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	-3222846.	1229574.	0.000000	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.198324	0.068296	-2.903878	0.0049
X1	0.120208	0.062000	1.938830	0.0064
X2	1.026939	0.603410	1.701894	0.0431
X3	0.063775	0.062957	1.012997	0.3145

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

أظهرت نتائج العلاقة قصيرة الاجل ما يلي: -

أ- وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر قروض مؤسسات مالية ( $X1$ ) كمتغير مستقل ومؤشر

الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية ( $Y2$ ) وهذا يعني

ان زيادة مؤشر ( $X1$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر ( $Y2$ ) بمقدار 12%.

ب- وجود علاقة طردية ومعنوية بين, مؤشر سندات وزارة المالية ( $X2$ ) كمتغير مستقل ومؤشر

الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية ( $Y2$ ) وهذا يعني

ان زيادة مؤشرات ( $X2$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر ( $Y2$ ) بمقدار 102%.

ت- فشل العلاقة بين حوالات خزينة المصارف ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة

الممنوح من قبل المصارف التجارية ( $Y2$ ) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.

ت- وأظهرت النتائج ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ ( $ECM = -0.198324$ ) وهي سالبة

واحتمالية عند مستوى احتمالية اقل ( $0.05$ ) وهذه النتيجة تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة

طويلة الاجل بين المتغيرات، وان الاختلال في التوازن قصير الاجل في السنة السابقة ( $t-1$ ) يتم

تصحيحه خلال (19%) من السنة الحالية ( $t-1$ ).

4- اختبار العلاقة طويلة الأجل للمتغير (Y2)

الجدول (20)

نتائج العلاقة طويلة الأجل للمتغير Y2

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.606120	0.249702	2.427376	0.0177
X2	5.178095	2.775215	1.865835	0.0061
X3	0.321572	0.281137	1.143827	0.2565
C	-16250426	3873315.	-4.195483	0.0001
<b>EC = Y2 - (0.6061*X1 + 5.1781*X2 + 0.3216*X3 - 16250426.2915)</b>				

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

أظهرت نتائج العلاقة طويلة الأجل ما يلي: -

أ- وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر قروض مؤسسات مالية (X1) كمتغير مستقل ومؤشر

الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) وهذا يعني

ان زيادة مؤشر (X1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر (Y2) بمقدار 0.60 وحدة

ب- وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر سندات وزارة المالية (X2) كمتغير مستقل ومؤشر

الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) وهذا يعني

ان زيادة مؤشرات (X2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر (Y2) بمقدار 5.1 وحدة

ت- فشل العلاقة بين حوالات الخزينة لدى المصارف ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (Y2) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.  
5- الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y2):

أ- اختبار عدم تجانس التباين: لقد اظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية

(F-Test) عدم معنويتها وعليه نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.

ب- مشكلة الارتباط الذاتي: لقد اظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم

معنويتها وعليه نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي، انظر الجدول (9) في ادناه.

الجدول (21) نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.160573	Prob. F(2,70))	0.8520
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000501	Prob. F(1,74 )	0.9822

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.12).

**الفصل الرابع**

**الاستنتاجات**

**التوصيات**

## المبحث الأول

### الاستنتاجات

1. اظهرت نتائج السببية لكرانجر بان هناك علاقة سببية باتجاه واحدة بين الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية وقروض مؤسسات مالية وحوالات خزينة لدى المصارف حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من 5% بمعنى ان التغير في الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية يسبب تغير في قروض مؤسسات مالية وحوالات خزينة أما بقية المتغيرات نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بالاتجاهين وذلك بسبب تجاوز احتمالية (F) حاجز 5%.
2. اظهرت وجود علاقة سببية باتجاه واحدة بين الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية وحوالات خزينة لدى المصارف حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من 5% بمعنى ان التغير في (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) يسبب تغير في (حوالات خزينة لدى المصارف) أما بقية المتغيرات نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بالاتجاهين وذلك بسبب تجاوز احتمالية (F) حاجز 5%.
3. تظهر نتائج اختبار التكامل المشترك، أن احصائية (F) المحسوبة بلغت (5.604879) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.67) عند مستوى احتمالية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.



4. تظهر نتائج اختبار التكامل المشترك، أن احصائية (F) المحسوبة بلغت (2.176451) وهي أصغر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.67) عند مستوى احتمالية (5%) مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
5. أظهرت النتائج ان العلاقة في الاجل القصير والاجل الطويل فشلت بين مؤشرات الاقتراض الحكومي (قروض مؤسسات مالية وسندات وزارة المالية وحوالات خزينة لدى المصارف) كمتغيرات مستقلة ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية) وذلك بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.
6. وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر قروض مؤسسات مالية (قروض مؤسسات مالية) كمتغير مستقل ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) وهذا يعني ان زيادة مؤشر (قروض مؤسسات مالية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) بمقدار 12%.
7. وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر سندات وزارة المالية (سندات وزارة المالية) كمتغير مستقل ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) وهذا يعني ان زيادة مؤشرات (سندات وزارة المالية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) بمقدار 102%.

8. فشل العلاقة بين حوالات خزينه لدى المصارف ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.  
 9. وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر قروض مؤسسات مالية (قروض مؤسسات مالية) كمتغير مستقل ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) وهذا يعني ان زيادة مؤشر (قروض مؤسسات مالية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) بمقدار 0.60 وحدة.  
 10. وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر سندات وزارة المالية (سندات وزارة المالية) كمتغير مستقل ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) وهذا يعني ان زيادة مؤشرات (سندات وزارة المالية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مؤشر (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) بمقدار 5.1 وحدة.  
 11. فشل العلاقة بين حوالات الخزينة لدى المصارف ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.

## المبحث الثاني

## التوصيات

1. توصي الدراسة مصارف القطاع الخاص والعام بضرورة تنوع مصادر الاستثمار وعدم الاعتماد على مصدر الاستثمارات ذات المخاطرة القليلة والتوجه الى الاستثمارات ذات المخاطر المتوسطة او العالية نظرا لفوائدها المالية كذلك فهي محفز اساسي للاستثمار وزيادة الاقتصاد الوطني بشكل عام.
2. مراعاة توجيه الاقتراض للقطاع الخاص اكثر من القطاع العام لتجنب حصول ظاهرة الكسل المصارف وكذلك ضمان تنوع الاستثمار بين القطاع الخاص والقطاع العام والتاثير على الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي.
3. محاولة توسيع السوق العراقي والانفتاح على اسواق خارجية جديدة لزيارة كمية الاستثمار وعدم الاعتماد على القطاع المتواجد في داخل البلد فقط وهذا يسهم في زيادة فرص المصرف في الانتشار خارج الحدود الرسمية للدولة لزيارة الفرص الاستثمارية.
4. العمل على توظيف الاموال المستحصلة من الاستثمارات بشكل اساسي في القطاع الخاص عن طريق سوق الاوراق المالية الخاصة بالقطاع العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة لتلك القطاعات.

5. زيادة الرقابة الدورية على الشركات وبشكل مستمر ومن دون انقطاع لمعرفة اي من الشركات تكون ذات اداء ضعيف وشطبها واخراجها ومن ثم اضافة شركات تحل مكانها تكون فعالة لتحريك القطاع ذات الاداء الضعيف.
6. توصي الدراسة بالعمل الجاد في مجال التوعية للمستثمرين وفي مختلف المجالات عن طريق اقامة دورات تدريبية والبرامج التطويرية والاعلان لزيادة خبراتهم في مجال عملهم فضلا عن اطلاعهم على مجالات اخرى مختلفة.
7. التركيز على الوظائف الاساسية للمصارف التجارية عن طريق تسهيل عمليات منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية للشركات الاستثمارية من جهة والعمل على تحقيق رغبات المستثمرين من جهة اخرى لتوجيه استثماراتهم والعمل على تحقيق أكبر قدر من الارباح.

المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع

القران الكريم

اولا: الكتب العلمية

1. الخزرجي ، ثريا. "السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر." ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والعشرون ، 2010.
2. حسين راتب يوسف ريان عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999.
3. الرملي ، عبدالله محمد رشيد، الفجوات الاقتصادية قياسها وطرق علاجها ، دار الدكتور للعلوم ، المتنبى ، بغداد ، 2022.
4. الشماع ، خليل محمد حسن(مبادئ الادارة مع التركيز على ادارة الاعمال) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1999.
5. عبد الحميد . عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
6. عبد الحميد، عبد اللطيف، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2000.
7. العبيدي، رائد عبد الخالق، عبد الله، والمشهداني، خالد احمد فرحان، النقود والمصارف، دار الايام، الاردن، 2013.

8. عمار عبد الهادي شلال. أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية-العراق حالة دراسية-للمدة (2006-2017)، 2020.
9. فريهان عبدالحفيظ يوسف ، إدارة المخاطر المصرفية ، جامعة الاسراء ، كلية العلوم الإدارية والمالية.
10. لواج، منير. دور القيادة الادارية في تفعيل استراتيجية ادارة الموارد البشرية. جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2006.
11. محمد عبدالزهرة عربي الحسين. " النمذجة المجازية لأزمة جائحة COVID-19 في المقالات الإخبارية عبر الإنترنت ، مجلة كلية التربية جامعة واسط ، 2020.
12. موسى، ياسين عبد الرحيم ادم" أثر قياس التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية" (دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية في السودان) ، 2017.

### ثانيا: الرسائل والاطاريح

1. ابراهيم، دور المصارف الاهلية في تقليل عجز الموازنة وزيادة نسبة الاستثمار في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، بدون تاريخ.
2. أحمد خميس أبو زعيتير، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية رسالة ماجستير ( غير منشورة) ، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
3. الالوسي، سامر محمد فخري، قياس وتحليل العلاقات الدالية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية (الطلب على النقود نموذجا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت ، 2013.

4. الرملي، عبدالله محمد رشيد، قياس وتحليل فجوة الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2018، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد ، 2020.
5. الزبيدي ، زهراء نعمه محمد ، اختبار فرضية الكسل المصرفي في بلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق دراسة قياسية للمدة (1990 - 2018)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القادسية ، 2022.
6. سعيد، فريق محمود، قياس الهشاشة المالية والتعافي المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العربية، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، 2022.

### ثالثا: البحوث المنشورة

1. الأمين لباز و طارق هزرشبي، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية)، المركز الجامعي بغرداية غرداية، 2011.
2. البرماوى، أدهم & الجزار، فاروق. أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022.
3. أبو مصطفى ، محمد مصطفى . دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999 - 2008) ، 2009.



4. الدباغ، اسماعيل محمد علي، & السامرائي، مها عبد الستار، طرق احتساب الدخل السياحي بين هموم الجانب النظري ومعوقات الجانب التطبيقي مع إشارة خاصة للعراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، 2011.
5. الخضري ، سعيد ، ملاحظات حول تجربة استخدام أدون الخزانة في معالجة الموازنة العامة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، العدد 02، مصر، 1993 .
6. الخولاني، سيف علي يحيى، قياس العلاقة الكمية بين الانفاق الحكومي وعرض النقد في العراق للمدة 1990-2019، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 2020.
7. الجنابي ، نبيل. "اختبار فرضية الكسل المصرفي في الاقتصاد العراقي" مجلة الريادة للمال والاعمال المجلد الأول ( العدد 2 ) ، 2020.
8. الجنابي ، نبيل مهدي ، اختبار فرضية الكسل المصرفي في الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد 1 العدد (2) ، 2022.
9. درغام، ماهر موسى. "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين." (2010).
10. رزق الله، وسيم. "أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري: تحليل السلاسل الزمنية الطويلة." مجلة السياسة والاقتصاد 2.ملحق العدد (1) يناير 2019 (اصدار خاص) (2019).
11. رشيد بلهوشات، بوكبوس سلمى. "دور تقييم أداء الموارد البشرية ومساهمتها في رفع كفاءة المؤسسة الاقتصادية"، 2021.

12. الزبيدي، فرح علي توفيق، المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية واثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق، رسالة ماجستير عشر منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015 .
13. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة و رؤى و سياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 18 ، العدد 68 ، 2012.
14. الشمري ، حيدر علوان كاظم. خضر عباس جبار. تطوير طريقة لإعداد الموازنة العامة للدولة من خلال مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية 1.24، 2016.
15. الصافي ، حسين احمد جواد . الائتمان المصرفي والدين الحكومي الداخلي وانعكاسهما على مؤشرات تداول السوق المالي ، 2017.
16. عاشور، الصادق ، حاجي و فطيمة. مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، 2019.
17. عبد النبي، وليد، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره، وافاقه المستقبلية، مديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2010.
18. العبدلي، سعد عبد نجم، سليمان، هيفاء يوسف، تحليل العلاقة بين أسعار محصولي القمح والرز المستورد في العراق وأسعار النفط الخام وسعر الصرف باستخدام نموذج ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 108 المجلد 24، 2018 .

19. عطية، جمال . عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر . المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان, 2020, 34.4.
20. علوان، غفران حاتم، قياس وتحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL جامعة تكريت/ كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد 71 العدد 35 ج2.
21. علي، نسرین، "آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي " مجلة بيم للدراسات الاقتصادية المجلد 2 ، العدد 2 ، 2017.
22. سلمان ، عهود حمود صالح، احمد عبد الله. "استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ، . "مجلة الكوت للاقتصاد والإدارة، 2021.
23. هاشم ، صدام كاطع . تأثير الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق ، 2017.
24. وهم ، الظروف الاقتصادية واثارها على البلدان النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، 2009.

رابعاً : المصادر الاجنبية

1. Abebe, Meskerem, and Worku Awoke. "Utilization of youth reproductive health services and associated factors among high school students in Bahir Dar, Amhara regional state, Ethiopia." *Open Journal of Epidemiology*,( 2014).
2. Acharya, Viral V., and Raghuram Rajan. "Indian banks: A time to reform." *University of Chicago Booth School of Business Working Paper*, (2020).
3. Adam, Christopher S., and David L. Bevan. "Fiscal deficits and growth in developing countries." *Journal of public economics* 89.4, (2005).
4. AGHUGHU, Adolphus Arhotomhenla; ALENOGHENA, Raymond Osi; AMASE, Justin. *Government Domestic Borrowing and Private Credit in Nigeria: Testing the Lazy Bank Hypothesis*, (2022).
5. AHMAD, Abubakar Ado; ADELEKE, Adegoke Ibrahim; UJUNWA, Augustine. *Government borrowing behaviour: implications for private sector growth in Nigeria. International Journal of Sustainable Development & World Policy*, (2019).
6. Ahmad, Nor Hayati, and Mohamed Ariff. "Multi-country study of bank credit risk determinants." *International Journal of banking and Finance* 5.1 (2008).
7. Ai-Ling, Yang, et al. "Raman scattering study of PbSe grown on (111) BaF2 substrate." *Chinese Physics Letters* 17.8 (2000).
8. Alenoghena, Raymond, and Adolphus Arhotomhenla Aghughu. "Oil Prices and Economic Activity in Nigeria: An Asymmetric Cointegration and Threshold Analysis." *Acta Universitatis Danubius. Economica* 18.1 (2022).

9. Alessandrini, Giovanni. "The stability for the Cauchy problem for elliptic equations." *Inverse problems* 25.12 (2009).
10. Al-Harbi, Ahmad. "The determinants of conventional banks profitability in developing and underdeveloped OIC countries." *Journal of Economics, Finance and Administrative Science* (2019).
11. Al-Majali, Ahmad A. "Crowding out effect of public borrowing: The case of Jordan." *International Review of Management and Marketing* 8.1 (2018).
12. Al-Tamimi, H. A. H., & Al-Mazrooei, F. M. Banks' risk management: a comparison study of UAE national and foreign banks. *The journal of risk finance*, (2007).
13. Altaylıgil, Y. B., and R. C. Akkay. "The effect of the domestic debt on the financial development: A case study for Turkey." *International Journal of Economics and Finance* 5.5 (2013).
14. Appiah-Kubi, Seth Nana Kwame. "Key drivers of public debt levels: empirical evidence from Africa." *Sustainability* 14.3 (2022).
15. Argentiero, Amedeo. "Some New Evidence on the Role of Collateral: Lazy Banks or Diligent Banks?." *Institute for Studies and Economic Analyses, Rome* (2009).
16. Badulescu, C. "Applying the grid method and infrared thermography to investigate plastic deformation in aluminium multicrystal." *Mechanics of Materials* 43.1 (2011).
17. Banerjee, Abhijit V. "A simple model of herd behavior." *The quarterly journal of economics* 107.3 (1992).
18. Banks, Christopher J. "Verification of a lazy cache coherence protocol against a weak memory model." *2017 Formal Methods in Computer Aided Design (FMCAD). IEEE*, (2017).

19. Bhutta, Neil. "Payday loans and consumer financial health." *Journal of Banking & Finance* 47 (2014).
20. Boffey, Robson, and Graeme N. Robson. "Bank credit risk management." *Managerial Finance* (1995).
21. Burhanudin, Muhammad Danial Ariff, et al. "Real effects of government debt on sustainable economic growth in Malaysia." *Journal of International Studies* 10.3 (2017).
22. Caballero, Ricardo J., and Arvind Krishnamurthy. "Fiscal policy and financial depth." (2004).
23. Chakravarty, Sugato, and James S. Scott. "Relationships and rationing in consumer loans." *The Journal of Business* 72.4 (1999).
24. Collan, Mikael, and Franck Tétard. "Lazy User Model: solution selection and discussion about switching costs." *Scandinavian conference on information systems*. Springer, Berlin, Heidelberg, (2011).
25. Dagong Global Credit Rating Co., LTD, ' 2011 Sovereign Credit Risk Outlook', January 27,( 2011).
26. Davis, Heather A. "Conceptualizing the role and influence of student-teacher relationships on children's social and cognitive development." *Educational psychologist* 38.4 (2003).
27. Davis, L. A., McMann, P. J., & Schmitt, T. P. *Investment Banking. Addressing the Management Issues*, New York, (2003).
28. Dell'Araccia, Giovanni, and Robert Marquez. "Information and bank credit allocation." *Journal of financial Economics* 72.1 (2004).
29. EMRAN, M. Shahe; FARAZI, Subika. *Lazy banks? Government borrowing and private credit in developing countries*. Government

- Borrowing and Private Credit in Developing Countries (June 11, 2009), (2009).
30. Franks, Julian, and Oren Sussman. "Financial distress and bank restructuring of small to medium size UK companies." *Review of Finance* 9.1 (2005).
31. Gerleman, Wendela J. "The stock market and government debt, the impact of government debt changes on stock market movements." Bachelor Thesis within Economics, Jönköping University, Sweden (2012).
32. Gitau, Patrick M., W. I. C. L. I. F. F. E. Anyango, and G. Rotich. "Effect of micro economic factors on performance of listed commercial banks in Kenya." *The journal of strategic business change and management* 2.43 (2017).
33. Gorton, G. B., & He, P. Bank credit cycles. *The Review of Economic Studies*, 75(4), (2008).
34. GRAY, Simon; KARAM, Mr Philippe D.; ARISS, Rima Turk. Are banks really lazy? evidence from Middle East and North Africa. International Monetary Fund, (2014).
35. Hasaj, Blendi. "Government Debt Crisis in Eurozone Case Studies: Greece and Italy What can Kosovo learn from the Eurozone crisis?." (2012).
36. Hirtle, Beverly. "Credit derivatives and bank credit supply." *Journal of Financial intermediation* 18.2 (2009).
37. Holtfrerich, M. W. "Toward quantum plasmonic networks." *Optica* 3.9 (2016).
38. Hyman, Louis. "Debtor nation" Debtor Nation. Princeton University Press, (2011).

39. Islam, Shibli Rubayat Ul, and Rania Kabir. "Government domestic borrowing and inflation in Bangladesh and the central bank's monetary policy to curb inflation." *Journal of Business* 33.1, (2012).
40. James K. Boyce, *The International Financial Institutions : Postconflict Reconstruction and Peacebuilding Capacities*, (2004).
41. Janoudi, Saleem. "Banking efficiency and stock performance in the EU markets: The impact of the world financial crisis." Available at SSRN 2513272 (2014).
42. Jean-yves Capul, Olivier Garnier, *Dictionnaire d'économie et sciences sociales*, Edition Hatier, Paris, (2002).
43. Jeong, Ki-Young, and Don T. Phillips. "Operational efficiency and effectiveness measurement." *International Journal of Operations & Production Management* (2001).
44. Jordan, I., Barry, H., Clancy, M., O'Toole, D., & MacHale, S. Financial impact of accurate discharge coding in a liaison psychiatry service. *Journal of psychosomatic research*, (2012).
45. KATZ, David M. Preclinical research in Rett syndrome: setting the foundation for translational success. *Disease models & mechanisms*, (2012).
46. KEWLEY, Lisa J. The cosmic BPT diagram: confronting theory with observations. *The Astrophysical Journal Letters*, (2013).
47. Kumhof, Michael, and Evan Tanner. "Government debt: A key role in financial intermediation." (2005).
48. Lannotta, Giuliano, Giacomo Nocera, and Andrea Sironi. "Ownership structure, risk and performance in the European banking industry." *Journal of banking & finance* 31.7 (2007).



49. LEO, Martin; SHARMA, Suneel; MADDULETY, Koilakuntla. Machine learning in banking risk management: A literature review. *Risks*, (2019).
50. Li, Sheng-Tun, Weissor Shiue, and Meng-Huah Huang. "The evaluation of consumer loans using support vector machines." *Expert Systems with Applications* 30.4 (2006).
51. Liaw, K. T. *The business of investment banking: A comprehensive overview*, (2011).
52. Liaw, Yun-Fan. "Tenofovir disoproxil fumarate (TDF), emtricitabine/TDF, and entecavir in patients with decompensated chronic hepatitis B liver disease." *Hepatology* 53.1 (2011).
53. Ling, Hui, Muller Fabbri, and George A. Calin. "MicroRNAs and other non-coding RNAs as targets for anticancer drug development." *Nature reviews Drug discovery* 12.11 (2013).
54. Malik, Madhur, and Lyn C. Thomas. "Modelling credit risk of portfolio of consumer loans." *Journal of the Operational Research Society* 61.3 (2010).
55. Mercieca, Steve, Klaus Schaeck, and Simon Wolfe. "Small European banks: Benefits from diversification?." *Journal of Banking & Finance* 31.7 (2007).
56. Murerwa, Charles B. *Determinants of banks' financial performance in developing economies: evidence from kenyan commercial banks*. Diss. United States International University-Africa, (2015).
57. Nuhiu, Artor, Arbër Hoti, and Mejdi Bektashi. "Determinants of commercial banks profitability through analysis of financial performance indicators: evidence from Kosovo." *Business: Theory and Practice* 18 (2017).

58. Odawo, George Onyango, Elizabeth Nambuswa Makokha, and Gregory Namusonge. "Effects of credit risk management on performance of banks in Kenya." *Archives of Business Research* 7.2 (2019).
59. Ongore, Vincent Okoth, and Gemechu Berhanu Kusa. "Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya." *International journal of economics and financial issues* 3.1 (2013).
60. Rajan, Raghuram G. "Why bank credit policies fluctuate: A theory and some evidence." *the Quarterly Journal of economics* 109.2 (1994).
61. Rebecca M. Nelson, Analyst in International Trade and Finance , *Sovereign Debt in Advanced Economies: Overview and Issues for Congre*, February 29, (2012).
62. Rose, Peter S., and Sylvia Conway Hudgins. *Bank management and financial services*. McGraw-Hill companies, (2008).
63. Rozzani, Nabilah, and Rashidah Abdul Rahman. "Camels and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic." *Journal of Islamic Finance and Business Research* 2.1 (2013).
64. Smith Jr, Clifford W. "Investment banking and the capital acquisition process." *Journal of financial economics* 15.1-2 (1986).
65. Srivastava, Nitish, et al. "Dropout: a simple way to prevent neural networks from overfitting." *The journal of machine learning research* 15.1 (2014).
66. Steigum, Erling, and Oystein Thogersen. "A Crisis Not Wasted—Institutional and Structural Reforms Behind Norway's Strong Macroeconomic Performance." *NHH Dept. of Economics Discussion Paper* 18 (2013).

67. Taujanskaite, Kamile, Eugenijus Milcius, and Simonas Saltenis. "Control of non-performing loans in retail banking by raising financial and consumer awareness of clients." *Inzinerine Ekonomika* 27.4 (2016).
68. Türsoy, Turgut, and Faisal Faisal. "Does financial depth impact economic growth in North Cyprus?." *Financial Innovation* 4.1 (2018).
69. Van Greuning, Hennie, and Sonja Brajovic Bratanovic. *Analyzing banking risk: a framework for assessing corporate governance and risk management*. World Bank Publications, (2020).
70. Voordeckers, Wim, and Tensie Steijvers. "Business collateral and personal commitments in SME lending." *Journal of Banking & Finance* 30.11 (2006).
71. Woods, Ngaire, and Amrita Narlikar. "Governance and the Limits of Accountability: The WTO, the IMF, and the World Bank." *International Social Science Journal* 53.170 (2001).
72. World Health Organization. *Digital Implementation Investment Guide (DIIG): integrating digital interventions into health programmes*, (2020).
73. ZAHEER, Sajjad. Does government borrowing crowd out private sector credit in Pakistan. State Bank of Pakistan, Working paper, 83, (2017).

### خامساً : مواقع الانترنت

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك

المركزي العراقي لعام 2013

2. بيانات من البنك المركزي الدولي متاحة على الانترنت

<https://www.albankaldawli.org/ar/home>

3. عوض الله ، زينب و الفولي ، أسامة محمد. (2003). أساسيات الاقتصاد النقدي

والمصرفي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

## **Abstrac**

**Government borrowing from financial institutions may be one of the reasons for the failure of the banking sector to direct investment towards the various economic sectors and then reach what is known as banking laziness. And knowing the effect of government lending in maximizing bank laziness, as private investment in developing countries depends mainly on the availability of bank credit, so the exclusion of bank credit may have negative effects on private investment and then on economic growth, as the study relied on a set of data obtained For Iraqi banks between 2016 until June 2022, E views<sup>12</sup> and Excel software were used to analyze the results, and the study reached a set of conclusions and the existence of a co-integration relationship between the variables of the study, but government borrowing from financial and banking institutions did not affect the volume of credit granted to the private sector. It means that the Iraqi banks did not take their role in guiding investment by granting cash credit effectively. The study recommended taking into account directing private borrowing more than the public sector in order to avoid falling into bank laziness.**

**The Republic of Iraq**

**Ministry of Higher Education and Scientific Research**

**Karbala University - College of**

**Administration and Economics**

**Department of Banking and Financial Sciences**



**The Causal Relationship between Government  
Borrowing from Banking Institutions and Bank Lazy**

**An econometric study in the Iraqi economy for the period  
(January 2016 - June 2022)**

**Thesis submitted to the Council of the College of  
Administration and Economics / University of Karbala as part  
of the requirements for obtaining a master's degree in banking  
and financial sciences**

**submitted by**

**Zainab Daoud Salman**

**Supervised by**

**Assist Prof.Dr. Ameer Ali Khaleel**

**2023M**

**1444H**